كلية القانون
College of Law
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

OPEN ACCESS

Submitted: 10/08/2020
Accepted: 27/09/2020

حصار دولة قطر من منظور القانون الدولي ودور الوساطة في حلها – في ضوء المواقف العربية والإقليمية والدولية*

منصور السعدي

المدير التنفيذي للتخطيط والشؤون القانونية، مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي

mansoor.qtr@hotmail.com

ملخص

يعد حصار قطر مشكلة مختلفة بإجراءاتها وأسبابها ودوافعها وتطوراتها؛ حيث لم يسبق أن شهد مجلس التعاون مشكلات مماثلة. وقد استند الحصار إلى ثلاثة افتراضات أساسية، وهي؛ الدعم الأمريكي، بقيادة الرئيس دونالد ترامب. ودعم الرأي العام المحلي. وقدرة الضغط القوي والمفاجئ على تغيير سلوك الدوحة بالقوة. ويمكن أن نؤكد أن سلوك دول الحصار مناقض للقوانين والمواثيق الدولية، على عكس مواقف الدوحة التي تمارس حقها في الحماية الدبلوماسية لمواطنيها. وقد كانت المواقف الإقليمية والعربية والدولية – باستثناء دول الحصار – مؤيدة لقطر، كما كان لاستجابة قطر السريعة في استيعاب واحتواء آثار الحصار الناجم عن الأزمة أثر كبير في تغيير تصورات دول الحصار عن إمكانية حل الأزمة كرهًا، أو طوعًا. وتتمثل إشكالية الدراسة في تحديد طبيعة، وأهمية، وجدوى جهود الوساطة، في ضوء المواقف المختلفة التي تبنتها الدول مع بيان آثار الحصار على واقع، ومستقبل مجلس التعاون في ضوء آفاق الحل المستقبلي.

الكلمات المفتاحية: الوساطة، الحلول الودية، الحصار، القانون الدولي، حصار قطر، المقاطعة العربية

* البحث مستل من أطروحة الدكتوراه للباحث، بعنوان: **الحلول الودية للمنازعات السياسية والقانونية – دور الوساطة الكويتية في حل الأزمة الخليجية**، جامعة القاهرة، 2019. والدكتور منصور السعدي فاز بجائزة التميز العلمي – فئة الدكتوراه لعام 2021.

للاقتباس: السعدي، منصور. " حصار دولة قطر من منظور القانون الدولي ودور الوساطة في حلها – في ضوء المواقف العربية والإقليمية والدولية"، المجلة الدولية للقانون، المجلد العاشر، العدد المنتظم الأول، 2021

https://doi.org/10.29117/irl.2021.0157

© 2021، السعدي، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

كلية القانون
College of Law
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

OPEN ACCESS
Submitted: 10/08/2020
Accepted: 27/09/2020

Mediation in Qatar Blockade in the light of Regional and International Law

Mansoor Al Saadi
Executive director for planning & Legal affairs, Qatar foundation for social work
mansoor.qtr@hotmail.com

Abstract

Qatar Blockade poses unprecedented political problem for the GCC with its procedures, causes, motives and developments. The crisis erupted on three basic assumptions: the support of USA under President Trump, the support of public opinion and employing strong sudden pressure that would force Doha to "change its behavior". Definitely, the blockading states' behavior contradicts international conventions. On the other hand, Doha's position exercises her right to protect its citizens. The Arab, regional, and international circles were supportive to Qatar. Moreover, Qatar's rapid response to absorb and contain the blockade effects has had a major impact in changing the perceptions of the blockading countries about the possibility of resolving the crisis. The aim of this study is to identify the types, significance and feasibility of mediation efforts offered by various countries, and to assess the crisis impact on the future of GCC and on the prospects of a future solution.

Keywords: Mediation; Amicable solutions; International law; Qatar blockade; Arab boycott

Cite this article as: Al Saadi, M., "Mediation in Qatar Blockade in the light of Regional and International Law" *International Review of Law*, Volume 10, Issue 1, 2021

https://doi.org/10.29117/irl.2021.0157

© 2021, Al Saadi, licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

المقدمة

ربما كان حصار قطر هو الأزمة الخليجية الأكبر التي واجهتها دول الخليج منذ الغزو العراقي للكويت عام 1990، ومنذ أن بدأت جهود محاولة حل الأزمة من خلال الوساطة الكويتية التي وجدت دعمًا من أغلب الكيانات والمنظمات الإقليمية والدولية، إلا أن هذه الجهود ما زالت حتى الآن لم تحقق المأمول منها، على الرغم من نجاح الكويت في وساطات سابقة بين دول المجلس. فنجاح الكويت في حل الخلاف الخليجي السابق في عام 2014 لم يعتمد على قدرة الكويت على الحد من ذلك، بقدر ما كان مرتبطًا باستعداد المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت لإنهاء تلك الأزمة؛ لأن الظروف في ذلك الوقت لم تكن في مصلحة المملكة، فالإدارة الأمريكية كانت متقاربة مع إيران، ورافضة لمحاولات السعودية عزل قطر عن محيطها الخليجي، كما كانت قناة الجزيرة تدعم الدور الذي تقوم به المملكة في اليمن في إطار قوات التحالف العربي. ففي هذه الأزمة متغير دولي مهم يمكن أن يحدّ من جهود وساطة الكويت، وهو الموقف الأمريكي المتناقض من هذه الأزمة، وتصريحات ترامب التي أيدت موقف دول الحصار في بداية الأزمة.

وقد راهنت دول الرباعي العربي على الحصار الذي يعد – وفقًا لبعض المحللين – فشلا استراتيجيًّا بطيء الحركة[1] لم ينجح كثيرًا في النيل من ثروات قطر، التي تعاملت حكومتها بنجاح مع آثار الحصار الذي يبدو سياقه السياسي فقط، متجمدًا؛ بينما آثاره الاجتماعية والاقتصادية مستمرة وممتدة. وتعاملت معه قطر بذكاء، عبر تنويع استثماراتها وموازين القوى لديها وعلاقاتها بالحلفاء الإقليميين وفي مقدمتهم تركيا وإيران[2].

وقد أصبح من الشائع الاستماع لمقولة "رب ضارة نافعة"، فبعد العام الأول على الحصار عقدت ندوة بعنوان "عام على الحصار – الواقع والمآلات"، وذكر فيها الدكتور ماجد الأنصاري مدير إدارة السياسات بمعهد البحوث الاجتماعية في جامعة قطر "أن هذه الأزمة ليست عابرة، بل هي أزمة عميقة ستعيد طريقة تعامل المجتمع مع الكثير من المسلمات ما قبل الحصار، وكذلك ستعيد طريقة التعامل مع المحيط الخارجي"[3]، كما ذكر الدكتور نايف بن نهار مدير مركز العلوم الإنسانية والاجتماعية بذات الجامعة أن على قطر الدخول في تحالفات على غرار النموذج التركي مع إيران وروسيا، كما أن عليها السعي إلى ضم دول أخرى لمجلس التعاون، كاليمن العراق؛ لأن ذلك سيشكل ضمانًا أكبر لقطر من بقاء الوضع الحالي.

وقد ضاعفت العوامل السابقة من أهمية الوساطة الكويتية باعتبار أن ما تهدف إليه أن يكون الحل في إطار البيت الخليجي الذي يمثله مجلس التعاون، وستحاول الدراسة رصد وتقييم هذه الجهود في إطار المواقف العربية

---

1 خالد بن راشد الخاطر، "استراتيجيات قطر في إفشال الحصار الاقتصاد"، مركز الجزيرة للدراسات، 2018/7/5، https//:studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reportsar/documents07/e30d1d8f2444f6bb00e0da4225e66a.100_pdf

2 Christopher R. Rossi, *Game of Thrones: The Qatar Crisis, Forced Expulsions on the Arabian Peninsula*, https://elibrary.law.psu.edu/jlia/vol7/iss1/17 accessed 17/8/2020.

3 https://www.alarab.qa/story/1315366/ جامعة قطر تنظم ندوة "عام على الحصار الواقع والمآلات"، تحقيق صحفي، جريدة العرب القطرية، عدد الثلاثاء 2018/6/5، تاريخ الزيارة: 2020/8/26.

والإقليمية والدولية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد طبيعة وأهمية وجدوى جهود الوساطة في ضوء المواقف المختلفة التي تبنتها الدول من خلال مناقشة النقاط التالية:

1 – هل ما قامت به دول الحصار؛ الدول الخليجية الثلاث ومصر من جانب، وقطر من جانب آخر يتفق أم يتناقض مع القوانين والمواثيق الدولية؟
2 – ما طبيعة المواقف العربية والإقليمية والدولية من حصار قطر؟
3 – ما دور جهود الوساطة في حل الأزمة، سواء الوساطة الكويتية، أو التركية؟
4 – ما أثر حصار قطر على واقع مجلس التعاون؟
5 – ما أهمية جهود الوساطة في حل أزمة حصار قطر؟
6 – ما التصورات المطروحة لمستقبل مجلس التعاون في ظل سيناريوهات تطور الحصار؟

فروض الدراسة:

سعت الدراسة لاختبار الفروض التالية:

1 – ما قامت به دول الخليج ومصر ضد قطر يناقض القوانين والمواثيق الدولية، وفي المقابل ما قامت به قطر يتفق والقوانين والمواثيق الدولية.
2 – تتحدد المواقف من الأزمة، بناءً على طبيعة وحجم استفادة كل طرف.
3 – المواقف الدولية تعد العنصر الحاسم في تحديد مدى نجاح جهود الوساطة لحل الأزمة.
4 – المصالح الذاتية هي الدافع الأساسي للوسطاء في القيام بجهود الوساطة.
5 – هناك اختلافات داخل الموقف الأوروبي بشأن حصار قطر.
6 – تناقض الموقف الأمريكي من الحصار مخطط له؛ لإطالة أمد الأزمة.
7 – فرص نجاح الوساطة الكويتية أكبر من الوساطة التركية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة أثر جهود الوساطة في القدرة على حل أزمة حصار قطر في ضوء المواقف العربية والإقليمية والدولية، من منطلق أن جهود الوساطة تتطلب دعمًا وضغطًا خارجيًّا على مختلف الأطراف في إطار جهود حل الأزمة، وذلك على النحو التالي:

1– **الأهمية العملية**: وتتبلور في كون موضوع الدراسة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات السياسية بين الدول؛ فتركيا وإيران – على سبيل المثال – يعدان لاعبان أساسيان في هذه الأزمة، رغم أنها أزمة خليجية في المقام الأول، وهنا تظهر أهمية جهود الوساطة كطريق بديلة لتسوية المنازعات والخلافات.

2- **الأهمية العلمية**: وتكمن في الطرح الجديد لمفهوم الوساطة المشروطة في ضوء المواقف المختلفة؛ فالوساطة الكويتية، رغم أهميتها، لم تنجح حتى الآن في حل الأزمة رغم ما بذلته من جهود؛ لأنها لم تلق الدعم، أو بمعنى أدق الضغط من الكيانات الدولية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، التي تسبب موقفها المؤيد لدول الحصار، ثم المؤيد لقطر، في إضفاء مزيد من الغموض على إمكانية حل الأزمة، ولذلك فإن هذه الدراسة تقدم تحليلًا لأثر جهود الوساطة في ضوء المواقف العربية والإقليمية والدولية.

3- **الأهمية القانونية**: حيث تشتمل هذه الدراسة على تحليل للوضع القانوني للأزمة الحالية؛ باعتبار أن الحصار قد خلق أوضاعًا غير قانونية ومنافية لحقوق الإنسان سواء لمواطني دول الحصار، أو للمواطنين القطريين، أو الأسر المشتركة فيما بينهما، كما يعد الحصار كذلك مخالفا لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان التي تؤكد على حرية السفر والتنقل والإقامة والتعلم وغيرها من الحقوق الأخرى التي تتضح في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الأزمة، كما تتناول الدراسة مدى إلزامية اللجوء للوساطة، أو الإقرار بنتائجها، ومسؤولية تنفيذها. كما تقدم هذه الدراسة العديد من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تستفيد منها الحكومات والهيئات المعنية بشؤون الوساطة كحل ودي يمكن أن يقود إلى الحل النهائي للمشكلة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم ما قامت به دول الحصار من جانب، وقطر من جانب آخر من منظور القوانين والمواثيق الدولية، وكذلك إبراز العلاقة بين المواقف العربية والإقليمية والدولية من الأزمة وأثرها على جهود الوساطة وخاصة الوساطة الكويتية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج البحثية التالية:

1- **المنهج الوصفي**: الذي استخدمه الباحث للتعريف بالوسائل الودية، ووسائل حل الخلافات والمنازعات والصراعات الدولية سلميًّا.

2- **المنهج التاريخي التحليلي**: حاول الباحث النظر في الطريقة والأسلوب الذي نظَّمت به المعاهدات والاتفاقيات الدولية مثل هذه الأمور، من وجهة نظر القانون الدولي، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق المحكمة الجنائية الدولية، وميثاق مجلس التعاون الخليجي.

3- **المنهج المقارن**: حيث قامت الدراسة بإجراء مقارنة بين ما قامت به دول الحصار، وما قامت به قطر في المقابل مع إجراء تتابع متسلسل منطقي للجهود المختلفة للوسائل الودية في حل أزمة حصار قطر، والتصورات المختلفة التي يمكن أن تفضي إليها آفاق الحل.

الدراسات السابقة

في دراسة عن الأزمة الخليجية، "الحصار في ميزان القانون"[4]، تناولت الدراسة المخالفات التي ارتكبتها دول الحصار ضد قطر في الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وكيف يمكن لدول الحصار أن تتحمل التبعات القانونية لذلك؟ وكيف يمكن تعويض المتضررين عما أصابهم من أضرار، سواء كانوا أفرادا طبيعيين، أو اعتباريين؛ وفق ما تقرره قواعد القانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات الدولية؟ وأكدت الدراسة أن لجوء دولة منفردة، أو عدة دول لحصار دولة أخرى أمر يخالف القانون الدولي الذي أعطى هذا الحق لمجلس الأمن فقط، وأكد على ضرورة انتهاج الوسائل السلمية في حل الخلافات والنزاعات؛ وإلا ترتبت آثار قانونية على لجوء أي دولة لحصار دولة أخرى، وأكدت الدراسة أن إجراءات الرباعي العربي ضد قطر من حصار وقرصنة وحرب إعلامية، تخالف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتشكل بالوقت نفسه تهديدًا للأمن والسلم الدوليين. كما جرمت دول الحصار التعاطف مع قطر من جانب شعوبها؛ أي أن التهديد قد طال مواطني دول الحصار أنفسهم. وقد أدى الحصار إلى الإضرار بالمصالح العليا لدول الخليج حتى الدول التي ليست طرفاً في الأزمة كعمان والكويت. بل أنه خالف أيضًا دساتير دول الحصار أنفسها، وأصاب المصالح الاقتصادية لقطر بأضرار بالغة بعد أن حال الحصار بين القطريين وأملاكهم وشركاتهم ومتابعة أعمالهم، وسبب خسائر في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة الطيران والبنوك والبناء والاستيراد والتصدير. كما خالف الحصار الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأدى إلى إثارة مشاعر الحقد والكراهية وشتت شمل الأسر الخليجية. وأشارت الدراسة إلى أن دول الحصار قد خالفت اتفاقية منظمة التجارة الدولية، حيث منعت انسياب السلع والخدمات وخلقت العديد من العراقيل أمام التجارة الدولية. وأكدت الدراسة حق المتضررين من الحصار في التعويض عما أصابهم من أضرار.

وفي دراسة للدكتور العجمي[5]، بعنوان أزمة الخليج في ضوء وساطة الكويت، أكد الباحث أن الوسيط الكويتي مؤهل للقيام بدور الوساطة، حيث تتوافر فيه الشروط التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة للوساطة، وكذلك الدليل الإرشادي الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة التي حددت فيه أهم شروط الوسيط مثل التأهب، والاستعداد لقبول الوساطة، والحياد، والنزاهة، واحترام القانون الدولي والأعراف والأطر المعيارية الدولية، وخاصة اتفاقيات صنع السلام[6]، وأشار الباحث إلى ثوابت الوساطة الكويتية، وهي كما يلي:

- يركز الوسيط الكويتي على البعد البيني من خلال زيارات متكررة لدول الخليج الأربع ومصر وتركيا؛ بالإضافة إلى بعض الدول التي قطعت علاقتها مع قطر، مثل جزر القمر. شكلت الزيارات المباشرة التي قام بها أقوى ممثل للكويت بعدًا خليجيًا خاصًا للأزمة. وبعثت برسائل إلى سكان المنطقة نفسها مفادها أن الأزمة ستظل قضية خليجية بشكل رئيس.

4 ياسر الخلايلة وصلاح زين الدين، "الأزمة الخليجية – الحصار في ميزان القانون"، **المجلة القانونية والقضائية**، وزارة العدل، ع 1، السنة 13، 2019.

5 Abdulhadi Alajmi, *The Gulf Crisis: An Insight into Kuwait's Mediation Efforts*, *International Relations and Diplomacy*, October 2018, Vol. 6, No. 10, Kuwait University, State of Kuwait, 537–548.

6 *United Nations Guidance for Effective Mediation*, September 2012.

- ركز الخطاب الكويتي على أن هذه الأزمة بين إخوة من دول الجوار، وهي مشكلة ملحة يمكن بل يجب حلها.
- كان للوسيط الكويتي موقف واضح في الأزمة منذ اللحظات القليلة الأولى. وأكد باستمرار أن جهوده ستستمر طالما استمرت الأزمة، لكنه كان يدرك أن التوقيت سيف ذو حدين؛ أي أنه كلما طالت الأزمة، زاد تعقيدها واتسعت الفجوة، مما جعلها تضر بهذه الجهود. وبالتالي، قد يكون هذا هو السبب وراء مخاوف الكويت وتشاؤمها بشأن انهيار النظام الخليجي. تشاؤم وخوف يبرران القلق بشأن فعالية استكمال جهود الوساطة. كل هذا جعل الكويت تبدو غير قادرة على أداء دورها في حل الوضع. وبالتالي، يحتاج الوسيط الكويتي إلى تجاوز مشكلة الوقت لحل هذه الأزمة. وتشير هذه الرسائل إلى أن الكويت رفضت تدويل القضية، حتى لا تكون منطقة الخليج مسرحًا للصراعات التي لم يتم حلها بين القوات الدولية الموجودة المنتشرة بالفعل في المناطق المجاورة سوريا واليمن والعراق.
- تفهم الأطراف المعنية بهذا النزاع أن الكويت لا تملك سلطة اتخاذ، أو فرض قرارها على الأطراف، فمرونة الوساطة الكويتية، بالإضافة إلى بساطتها وسرعتها، تترك للأطراف حرية الاختيار دون ضغط، أو استخدام أوراق عمل، أو جداول أعمال من أي نوع. كما أنها تأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف أكثر من مواقفهم. وهذا عامل إضافي يمنح الجهود الكويتية مجالًا أوسع من الحركة والاتصال بين أطراف النزاع، ولذا فإن الوسيط الكويتي أصبح المرشح الوحيد القادر على التعامل مع أعباء الوساطة، خاصة بعد ظهور الارتباك وغياب بعض القوى الكبرى عن هذا الدور، ولم تنتظر الكويت أيًّا من القوى الكبرى للتنسيق معه، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية. وربما كانت الكويت قد نظرت إلى هذا الأخير بعين الشك وعدم اليقين بسبب موقفها المتناقض من أحد أطراف الأزمة وتحديدًا قطر. وأكد الباحث أنه رغم أن الكويت مؤهلة بقدراتها السياسية وإرثها التاريخي وعلاقاتها المتوازنة بمختلف أطراف الصراع، إلا أن الصعوبات التي تعترض حل أزمة الحصار قد تحد من نجاح الوساطة الكويتية التي تعد الأمل الأخير في حل الأزمة، خاصة مع وجود تسريبات تفيد بدور الكويت في وقف تصعيد الموقف من جانب، مع وجود بوادر للحل من جانب آخر، منها تخفيف حدة النبرة الإعلامية؛ مما قد يساعد في تحريك الأمور ودفعها للأمام، في ضوء تأكيد السعودية والإمارات من جانب، وقطر من الجانب الآخر دعم جهود الوساطة الكويتية، واستعداد الأطراف للتفاوض حول أكبر أزمة لا تهدد الدول الأطراف فيها فحسب، بل تهدد استقرار كل دول الخليج.

أما عن تقييم هذه الجهود، فرغم أهميتها، إلا أنها لم تحقق نتائج على أرض الواقع؛ مما يهدد استمرارها، خاصة إذا حدث تحول نوعي في مواقف أطراف الأزمة، أو فتور حماس الوسيط الكويتي نفسه نتيجة طول أمد الأزمة بدخولها لعامها الرابع مما قد يهدد استقرار كل دول الخليج وينذر في الوقت نفسه باستمرار خلاف مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل تجربة ناجحة امتدت لما يقارب 40 عامًا من الوحدة منذ إنشائه عام 1981، خاصة أنه لا يمكن استبدال مجلس التعاون بأي كيان آخر بما فيه جامعة الدول العربية التي أعطى ميثاقها سلطات موسعة في تسوية النزاعات التي قد تثور بين الدول الأعضاء لمحاولة التوفيق، وتجنبًا لوقوع الحرب بينها[7]. وفي

7 عبد الفتاح عودة، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات**، سلسلة شعبة القانون العام والعلوم السياسية، دراسات مغربية، ط 1، 1997.

دراسة لجامعة قطر[8]، أشارت النتائج إلى أن الحصار قد ساعد في ارتفاع معدلات الوعي السياسي والقانوني بين القطريين، فقد أكد 62٪ من أفراد العينة عدم وجود مبرر لغضب السعودية والإمارات مما تعتزم قطر إجراءه من انتخاب مجلس الشورى، حيث إن ذلك لا يجب أن يكون سببًا لسوء العلاقات بين الدول الخليجية التي تتشارك نفس التاريخ والمصير والثقافة، كما أشارت النتائج إلى أن 79٪ من أفراد العينة يرون أن الجزيرة كقناة تخدم مصالح قطر، ولذا فمن الطبيعي أن ترد القناة على الهجوم الإعلامي الذي تتعرض له قطر من وسائل الإعلام في دول الحصار، ويرى أفراد العينة أنه لا توجد مشكلة في دعم الحكومة القطرية للقناة ودورها الهام في تحقيق مصالح قطر، وأكد 98٪ أنهم يشعرون بالرضا عن الأداء الحكومي في مواجهة الحصار، بل إن 88٪ من أفراد العينة يؤكدون أن قطر قادرة على أن تعيش في وضع الحصار لعدة سنوات إذا ما استمر.

المبحث الأول: تقييم حصار قطر من منظور القانون الدولي

يتكون هذا المبحث من مطلبين، كما يلي:

المطلب الأول: سلوك دول الحصار من منظور القانون الدولي

تمهيد[9]: في 20 مايو 2017 انعقدت القمة العربية الإسلامية الأمريكية في العاصمة السعودية الرياض، لمدة يومين، وذلك بحضور 50 من ممثلي وقادة الدول العربية والإسلامية، وقد أعلنت القمة أن هدفها مواجهة الإرهاب والخطر الإيراني المتصاعد في المنطقة، وعقب ثلاثة أيام من انتهاء القمة وتحديدًا في 24 مايو، من نفس السنة، تم اختراق وكالة الأنباء القطرية وبث تصريحات منسوبة لأمير قطر، وكانت بمثابة مبرر لاختلاق أزمة تبعها إجراءات وصلت إلى حد اعتزام التدخل العسكري؛ لولا رفض الكويت والولايات المتحدة لهذا الإجراء، فقرر قادة السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة، وإغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، وطلبت دول الحصار الخليجية من المواطنين والمقيمين القطريين مغادرة أراضيها خلال مدة محددة، ومنعت مواطنيها من السفر إلى قطر. وهي إجراءات كانت بمثابة الصدمة، وتبعتها بعض الإجراءات الأخرى من تجريم التعاطف مع قطر، وفرض عقوبة السجن والغرامة لمن يتعاطف مع قطر. ولم يكن هذا الخلاف هو الأول، فقد سبق لقادة السعودية والبحرين والإمارات سحب سفرائهم من قطر، والاختلاف معها حول موقفها من الانقلاب العسكري بمصر، الذي أيدته الدول الثلاث ورفضته قطر وقوفًا مع الشرعية. وقامت حينها الكويت بوساطة ناجحة، وتم توقيع اتفاق الرياض، وإغلاق قناة الجزيرة مباشر، والاتفاق على دعم مصر، لكن السعودية والإمارات حاولتا فرض وصاية داخلية على قطر من خلال تقديم قائمة بـ(13) مطلبًا، مستفيدة من دعم الرئيس الأمريكي للحصار في البداية. وتضمنت تلك المطالب خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران؛ وقطع أي تعاون عسكري، أو استخباراتي معها، والإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية، وقطع العلاقات مع ما وصفتها بالتنظيمات الإرهابية والطائفية كافة، وتسليم العناصر الإرهابية المطلوبة لدى دول الحصار، وإغلاق قناة "الجزيرة"

8 *Qatar against the Blockade*, Social and Economic Survey Research Institute SESRI, December 2017.

9 مكتب الاتصال الحكومي، "الأزمة الخليجية"، https://www.gco.gov.qa/ar/focus/gcc-crisis/، تاريخ الزيارة: 2020/8/25.

والقنوات التابعة لها ووسائل الإعلام التي تدعمها قطر، ووقف التدخل في شؤون الدول الداخلية ومصالحها الخارجية، ومنع تجنيس أي مواطن يحمل جنسية إحدى الدول الأربع، والتعويض عن الضحايا والخسائر كافة، وأن تنسجم قطر مع محيطها الخليجي والعربي على الأصعدة كافة، وتسليم كل قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين، وإيضاح الدعم الذي تم تقديمه إليهم. وحددت أن هذه الطلبات يجب الموافقة عليها في غضون عشرة أيام من تاريخ تقديمها، وإلا اعتُبرت لاغية.

لكن قطر رفضت الشروط المسبقة. وأعلنت استعدادها للحوار دون شروط. وقامت الدبلوماسية القطرية بالتحرك في خطوات عملية حول ادعاءات دول الحصار بدعم قطر الإرهاب، ووقعت مع الولايات المتحدة اتفاقية مشتركة لمكافحة الإرهاب. كما تعاقدت معها على صفقة طائرات بقيمة 12 مليار دولار. واتجهت داخليًّا لإيجاد حلول بديلة لاستيراد السلع، مستفيدة من دعم المواطنين والمقيمين للموقف المستقل الذي تبنته حفاظًا على سيادتها. ولجأت للطرق القانونية للدفاع عن حقوق مواطنيها حسب قواعد القانون الدولي.

حصار قطر والمواثيق والاتفاقيات والقوانين الدولية:

منذ وقوع أزمة حصار قطر وهناك اختلاف على تسميته، ففي حين تراه قطر "حصار" وتصفه بالجائر؛ لأنه يشمل المنافذ البرية والبحرية والجوية، تصر الدول الخليجية الثلاث ومصر على تسميته "مقاطعة"، و هناك دلالة واضحة في الفرق بين المسميين من منظور القانون الدولي، فالمقاطعة تعني أن تقوم دولة ما بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة أخرى وغلق الحدود معها، أو على الأقل تخفيض حد التمثيل الدبلوماسي والاقتصار على قنصلية، أو ممثلية لإنهاء إجراءات مواطنيها، وهذا يمكن أن يكون في إطار الحق القانوني المشروع للدول ما دامت ترى أن الدولة التي قطعت العلاقات معها تهدد أمنها القومي، أو سيادتها. أما الحصار فهو فرض نوع من الإحاطة برًّا وجوًّا وبحرًا لمنع هذه الدولة من الاتصال بالعالم الخارجي وهو ما يمكن أن ينطبق جزئيًّا على **حصار قطر**؛ باعتبار منع الطيران، وغلق المنفذ البري الوحيد مع قطر عبر معبر "أبو سمرة" على الحدود القطرية السعودية. والحصار إجراء يستلزم قرارًا من مجلس الأمن، وهو ما لم يحدث في حصار قطر، وبافتراض انضمام الكويت وعمان لهذه الإجراءات، كان يمكن أن تكون الأمور أشد وطأة على قطر، سواء على المواطنين، أو المقيمين.

ولكن، بعيدًا عن المسميات، سواء أكانت حصارًا، أم مقاطعة؛ فهل ما تم القيام به يتوافق مع المواثيق والاتفاقيات الدولية؟

تؤكد المواثيق الدولية أن ما قامت به مصر ودول الخليج يتعارض مع العديد من النصوص في المواثيق الدولية، كما يلي:

– تنص المادة (33)[10] من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة على أنه "يجب على أطراف أي نزاع، من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، أن يلتمسوا حله، بادئ ذي بدء، بطريق المفاوضة

10 المادة: 33 من ميثاق الأمم المتحدة، على الرابط: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vi/index.html، تاريخ الزيارة: 2020/8/18.

والتحقيق والوساطة والتوفيق..."، وهو ما لم يحدث في حصار قطر حيث انتقلت الدول مباشرة لخيار المقاطعة، أو الحصار دون أن تستنفذ الخيارات القانونية المطروحة في القانون الدولي الأممي.

– كما ينص الميثاق في مادته رقم (34)[11] على أن "لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع، أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي".

– كما ينص الميثاق في مادته رقم (35)[12] على أن "لكل عضو من "الأمم المتحدة" أن ينبه مجلس الأمن، أو الجمعية العامة إلى أي نزاع..". لكن الملاحظ في حصار قطر أن دول الحصار لم تخطر مجلس الأمن بطبيعة التجاوزات القطرية، ولم تقدم أدلة ملموسة يمكن معها تبرير إجراءاتها على الأقل من وجهة نظرها.

– تنص المادة (37)[13] من الميثاق على أنه "إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع... في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن".

– مادة (55)[14] من الميثاق تنص على أنه "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة...، تعمل الأمم المتحدة على (أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، (ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، (ج) أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع".

إن ما أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة يتناقض مع ما تعرض له المواطنون القطريون المقيمون والعاملون بشكل قانوني في دول الحصار؛ بموجب ميثاق دول مجلس التعاون الخليجي.

– تنص المادة (75)[15]من الميثاق على أن "تنشئ الأمم المتحدة تحت إشرافها نظامًا دوليًّا للوصاية".

فالمادة السابقة حددت نظام الوصاية على الدول، وبمراجعة طلبات دول الحصار نجد أنها كانت تمثل نوعًا من فرض الوصاية على دولة مستقلة وعضو في المنظومة الدولية. وتنص المادة 75 على أن فرض الوصاية لا يتم إلا عبر الأمم المتحدة، وتحت إشرافها، وما عدا ذلك يعد – على الأقل من وجهة نظر القانون والعرف الدوليين – مخالفًا للمادة السابقة.

– تنص المادة (7)[16] من ميثاق المحكمة الجنائية على أن "لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية جريمة ضد الإنسانية: (أ...، د) إبعاد السكان، أو النقل القسري للسكان".

---

11 المرجع السابق، المادة: 34.

12 المرجع السابق، المادة: 35.

13 المرجع السابق، المادة: 37.

14 المرجع السابق، المادة:55.

15 المرجع السابق، المادة: 75.

16 المادة 7 من ميثاق روما الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/6e7ec5.htm، تاريخ الزيارة: 2020/8/18.

وحيث إن الاضطهاد الذي تحدثت عنه المادة السابقة هو ما تعرض له المواطنون القطريون، الأمر الذي يتناقض وميثاق المحكمة، وحيث إن مصر والإمارات والبحرين من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي[17]، كانت قطر في 11 يونيو 2018، قد رفعت دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية تتهم الإمارات بمخالفة أحكام "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، حيث تعد الإمارات وقطر أعضاءً في تلك الاتفاقية. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية في 23 يوليو 2018، القرار رقم 172، الذي طالب الإمارات باحترام التزاماتها بموجب الاتفاقية التي تعتبر الإمارات أحد الموقعين عليها. كما ألزمت الإمارات باتخاذ الإجراءات المؤقتة التي تضمن عدم تفاقم، أو إطالة أمد هذا النزاع[18].

كذلك رفضت محكمة العدل الدولية طعنا قدمته دول الحصار بعدم اختصاص المحكمة في النظر في طعونها حول قضية الحظر الجوي الذي تفرضه تلك الدول، ولكن المحكمة أصدرت قرارها بأن لها الصلاحية القانونية للبت في الخلاف مع قطر، التي اتهمت دول الحصار بانتهاك الاتفاق المنظم لعبور الطائرات المدنية في الأجواء الخارجية.

وفي 22 مارس 2019، قدمت الإمارات طلبًا لمحكمة العدل الدولية بأن تحكم لها باتخاذ تدابير مؤقتة لحماية حقوقها "الإجرائية"، وادعت أن قطر تعمل على تصعيد وتفاقم هذا النزاع، حيث قامت بتحريك شكوى رسمية ضدها أمام لجنة مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري في جنيف، ولكن أصدرت محكمة العدل الدولية في 14 يونيو 2019، قرارًا برفض طلب الإمارات باتخاذ تدابير مؤقتة ضد قطر في القضية المتعلقة بالإجراءات التمييزية التي قامت بها الإمارات ضد القطريين[19]. باعتبارها متناقضة مع أحكام اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري Convention on the Elimination of all forms of Racial Discrimination(CERD) . ويعد قرار محكمة العدل الدولية[20] غير مسبوق، من حيث خصوصيته ونطاقه، بعد أن ركز على ثلاثة تدابير رئيسية، وهي؛ لم شمل الأسر الإماراتية – القطرية، وحق القطريين في مواصلة تعليمهم في الإمارات، وضمان حق القطريين في التقاضي أمام المحاكم الإماراتية.

مخالفة المادة 9 من ميثاق مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالتصويت في المجلس الأعلى[21]، تؤكد على أن "يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد، تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية"، وتعد مسألة

17 الدول الموقعة على ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، https://www.marefa.org، تاريخ الزيارة: 2020/8/26،

18 تقرير جديد حول انتهاكات الإمارات لقرارات محكمة العدل الدولية بشأن حصار قطر، على الرابط: https://al-sharq.com/article /25/01/2020/، تاريخ الزيارة: 2020/8/26.

19 "محكمة العدل الدولية ترفض طلب الإمارات باتخاذ تدابير مؤقتة ضد دولة قطر"، على الرابط: https://www.gco.gov.qa/ar/2019/06/14/international-court-of-justice-rejects-uaes-request-for-provisional-measures-against-qatar/، تاريخ الزيارة: 2020/8/26.

20 ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، https://read.un-ilibrary.org/united-nations/22a942c9-ar#page1، تاريخ الزيارة: 2020/8/19.

21 ميثاق مجلس التعاون الخليجي، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx، تاريخ الزيارة: 2020/8/19.

التصويت مسألة موضوعية، تتطلب الإجماع في حل النزاعات. كما تؤكد المادة 10 على أن يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الأعلى، ويتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف، واذا نشأ خلاف حول تفسير، أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري، أو المجلس الأعلى يكون للمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات. هذا وترفع الهيئة تقريرها متضمنًا توصياتها، أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى؛ لاتخاذ ما يراه مناسبًا، فنص المادة السابقة يؤكد أن الحل كان يمكن أن يتم في إطار هيئة تسوية الخلافات بمجلس التعاون، وهو ما لم يحدث لحل أزمة حصار قطر.

- مخالفة المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان لدول مجلس التعاون[22]، الذي نص على أن "الناس متساوون في الكرامة الإنسانية، وفي الحقوق والحريات، وهم سواسية أمام النظام (القانون)،...."، فما تعرض له المواطنون القطريون هو نوع من التمييز.
- مخالفة ميثاق منظمة التجارة العالمية[23] التي تؤكد على مبدأ الشفافية بعدم فرض قيود على الواردات إلا بحدود معينة، وكذلك مخالفة مبدأ التقييد الكمي الذي يمنع تقييد الواردات إلا في حالة حدوث أزمة في ميزان مدفوعات الدول، أو العجز الخطير في الاحتياطي النقدي، وهو ما لم يحدث في حالة حصار قطر.
- مخالفة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[24] التي تنص في مادتها الخامسة على: "تعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله".

والملاحظ بالنسبة إلى حالة حصار قطر أنه قد تم ممارسة تمييز ضد المواطنين القطريين بسبب الجنسية فيما يتعلق بالحق في المعاملة على قدم المساواة أمام المحاكم وجميع الهيئات الأخرى التي تتولى إقامة العدل، حيث لم يتسن للمواطنين القطريين التقاضي أمام محاكم دول الخليج. كما أنهم تعرضوا لانتهاك حقهم في الأمن على أشخاصهم وحياتهم. كذلك تعرضوا لانتهاك وتمييز في حقوقهم المدنية ولا سيما الحق في حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة، وكذلك الحق في العمل، حيث تم إنهاء عمل عدد من الموظفين القطريين في دول الحصار، بالإضافة إلى الحق في التعليم والتدريب، حيث طُلب من الطلاب القطريين مغادرة دول الحصار، وتم رفض منحهم إفادات بحالاتهم الدراسية.

المطلب الثاني: سلوك قطر من منظور القانون الدولي

هل ما قامت به قطر في المقابل يتوافق مع القانون الدولي؟

حتى تتم الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من تحديد الأمور الأربعة التالية:

---

22 إعلان حقوق الإنسان لدول مجلس التعاون، تاريخ الزيارة: 2020/8/19، متاح على الرابط:
http://nshr.org.sa/wpcontent/uploads/2015/08/%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%861.pdf

23 ميثاق منظمة التجارة العالمية، https://unctad.org/ar/docs/edmmisc232add11_ar.pdf، تاريخ الزيارة: 2020/8/20.

24 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ohchr.org/ar/Professional Interest/Pages/CERD.aspx، تاريخ الزيارة: 2010/8/26.

1 – حق الدولة في السيادة وأنواعها:

يؤكد القانون الدولي أن للدولة الحق في حماية الإقليم والمواطنين "الشعب" و، كذلك من حقها أن تحمي سيادتها من أي مساس، أو اعتداء، أخذًا في الاعتبار أن سيادة الدولة تشمل ثلاث نقاط:

- سيادة إقليمية: على الجو والبر والبحر في الحدود الإقليمية للدول. للحفاظ على الأمن واتخاذ القرار السياسي المستقل.
- سيادة منظماتية، أو مؤسساتية: تنطبق على السفارات والقنصليات الموجودة في الدول الأخرى.
- سيادة على المواطنين: تتمثل في حمايتهم في الداخل، وتسمى حماية أمنية، من خلال أنظمة الأمن الداخلي كالشرطة والجيش والقضاء، وحمايتهم في الخارج، وتسمى حماية دبلوماسية.

2 – مفهوم الحماية الدبلوماسية وطبيعته القانونية:

في كتاب قانون الأمم أعرب (امريش دي فاتيل) أن الإساءة إلى مواطن دولة ما يعد إلحاقًا للضرر بدولته، التي يجب عليها حمايته، بأي شكل تراه. وفي القانون الدولي تعد الحماية الدبلوماسية وسيلة الدولة التي تنوب فيها عن أحد مواطنيها الذين تعرضوا للضرر من جانب دولة أخرى؛ لأخذ حقه، سواء تم ذلك بشكل دبلوماسي، أو غيره. ولذا، فالحماية الدبلوماسية هي قيام الدولة بممارسة حقها في حماية من ينتمون إليها من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ورعاياها إذا توافرت شروط الحماية ضد شخص دولي آخر لرفع، أو إصلاح ما وقع بهم من ضرر بالطريقة التي تناسبها؛ طبقًا لمبادئ القانون الدولي العام[25].

وبالنظر إلى النزاع البريطاني اليوناني لعقود الامتياز الممنوحة في فلسطين أكد قرار المحكمة الدائمة للعدل الدولي الصادر في 30/ 8/ 1924، والمتعلق بقضية "مافروماتيس"[26] حق كل دولة في أن تحمي المواطنين إذا ما أصابهم ضرر من دول أخرى بما يتناقض، أو يخالف الأحكام التي ينظمها القانون الدولي، وذلك إذا لم تحقق لهم الوسائل القضائية الداخلية الترضية التي تناسبهما، انطلاقًا من التزام الدول بضمان توفير الاحترام اللازم لمواطنيها وفقًا لقواعد القانون الدولي، ومن حق الدولة أن تتقدم بالنيابة عن مواطنيها برفع قضية إلى المحكمة الدولية المختصة، كما لها أن تطالب بالتعويض المناسب، وقد أيدت محكمة العدل الدولية في 6/ 4/ 1955 ما انتهت إليه محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية "مافروماتيس"، وقررت أن الحماية الدبلوماسية تعد حقًّا للدولة غير قابل للتجزئة، وأكدت أن "الحماية الدبلوماسية تُشكِّل، عن طريق الوسائل القضائية، إجراءات للدفاع عن حقوق الدولة[27].

وللحماية الدبلوماسية طبيعة قانونية؛ لأن الدولة عندما تطالب دولة أخرى باحترام رعاياها، أو عدم اضطهادهم، أو ممارسة التمييز ضدهم، أو أية إجراءات قسرية، فإنها تمارس حقها في الدفاع عن مصالحهم،

---

25 علي خالد دبيس، "قانون الحماية الدبلوماسية وشروطها"، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، ع 20، 2016/12/18، ص 469–487.

26 *Mavrommatis Palestine Concessions (Greece v. U.K.), Judgments*, P.C.I.J. Reports), series A, No2, p.12.

27 جلال سلمي، "كيف يمكن أن نقرأ الأزمة الخليجية بعين قانونية؟"، نون بوست، 2017/7/19، https://www.noonpost.com/content/18945، تاريخ الزيارة: 2020/8/24.

والمطالبة بحقوقهم القانونية الدولية التي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية، ولكن لأن الحماية الدبلوماسية ذات منشأ عرفي مرتبط بالأعراف والاعتبارات السياسية للدول وخاصة ما يتعلق بسيادتها، تظل ممارسة الدول لحقها في الحماية الدبلوماسية وفق سلطتها وتقديرها للموقف، ولذا فالحماية الدبلوماسية حق خاص للدولة، لها مطلق الحرية في ممارسته وتحديد الوقت المناسب، والوسيلة الأنسب، سواء كانت دبلوماسية، أو قضائية، ولذا فإن ما يصدر من أحكام، أو قرارات لصالح الدولة يمكن أن تطالب بها كاملة، أو تتنازل عنها، كما أن لها الحق، إن حصلت على تعويض، في التصرف بالمبلغ المتحصل[28].

3 – شروط الحماية الدبلوماسية ومدى انطباقها على الحالة القطرية:

الحماية الدبلوماسية لها شروط أساسية منها[29]:

أ- وجود رابط قانوني وسياسي بين الشخص المتضرر والدولة المطالبة، وهو ما ينطبق على مطالبة قطر بتعويضات للمواطنين القطريين الذين تضرروا من تصرفات دول الحصار.

ب- استنفاذ الشخص المتضرر كل طرق التظلم الداخلية، والمنطق في ذلك أن يحاول الشخص حماية حقوقه قبل طلب الحماية الدبلوماسية من دولته؛ إذ لا يتصور أن يقوم كل شخص في نزاع مع دولة أخرى بطلب الحماية من دولته دون استنفاذ هذه الطرق، حيث إن ذلك يقلل من المنازعات الدولية من جانب، ويشمل ضمنيًّا إبلاغ الدولة المتسببة في الضرر بعزمه على اللجوء لدولته لطلب الحماية الدبلوماسية.

ج- وفي حالة حصار قطر حاول كثير من المواطنين الدفاع عن أملاكهم وأعمالهم، غير أنهم لم يتمكنوا، ولم يمهلوا الفرصة بل إن بعض الطلاب أعيدوا من على مقاعد الدراسة دون الحصول على إفادات بأوضاعهم الدراسية؛ مما اضطر قطر لتشكيل لجنة للمطالبة بالتعويضات، حيث دشنت موقعًا إلكترونيًّا لتلقي طلبات وشكاوى الأفراد الطبيعيين والاعتباريين والمنظمات في ممارسة حقيقية للحماية الدبلوماسية، وقد تم بالفعل طرح بعض الشكاوى الموثقة بالمستندات أمام بعض الجهات ذات العلاقة مثل الطيران المدني (الإيكاو)، وكذلك منظمة التجارة العالمية، مما أسفر عن فتح 9 مسارات للطيران القطري. وتتمثل أهم شكاوى المتضررين في أصحاب الشركات والعقارات والثروة الحيوانية والزراعية، وملف حقوق الإنسان، والطلاب، وتشتت شمل الأسر المشتركة.

د- شرط اليد النظيفة بمعنى عدم التورط في عمل تجسسي، أو إرهابي، أو أي عمل إجرامي آخر. وهو ما ينطبق أيضًا على المواطنين القطريين؛ لأن الإجراءات التعسفية والتمييزية ضدهم كانت إجراءات أقرب إلى الانتقام الجماعي.

4 – وسائل الحماية الدبلوماسية:

يعد لجوء قطر للحماية الدبلوماسية أمرًا مشروعًا من وجهة نظر القانون الدولي، سواء لجأت إليها بالوسائل

28 محمد سامي عبد الحميد، **أصول القانون الدولي – القاعدة الدولية**، ج 2، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 75.

29 عبد الغني محمود، **المطالبة الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية**، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 108.

الودية السياسية، أو القانونية **كالمساعي الحميدة**؛ وتعني قيام منظمة، أو جهة، أو دولة، أو شخص ذا مكانة ببذل جهود دبلوماسية لإجراء تسوية سلمية بين طرفين، أو دولتين متنازعتين، ولا يتدخل كطرف في النزاع، وإنما فقط يعمل على تسويته، أو **الوساطة**؛ وهي عملية اختيارية تعني قيام دولة بالتوسط بين طرفين، أو دولتين متنازعتين من خلال الاشتراك في المفاوضات وتقريب وجهات النظر بينهما واقتراح الحل المقبول، ويتم اللجوء إليها عند النزاع، وقد تقوم بها محكمة التحكيم، أو جهة أخرى تحل النزاع بهدف استجلاء الحقائق تمهيدا للتحكيم، أو التوفيق وهو أن يطلب من جهة ما دراسة الموضوع وتقديم تصورات وتوصيات ومقترحات الحل دون أن تكون ملزمة للأطراف، أو بالوسائل القضائية أمام هيئات التحكيم الدولية مثل محاكم التحكيم الدائمة، أو الخاصة، أو لجنة الدعاوى المختلطة، أو المحاكم الدولية ومنها محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار، وغرفة منازعات قاع البحار، بالإضافة إلى بعض المحاكم الإقليمية مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقياسًا على أن ما قامت به دولة قطر لمنع المساس بسيادتها الإقليمية والرد على مطالب دول الحصار ورغبتهم في الوصاية عليها، ولتحديد علاقاتها بجيرانها وهم أعضاء في المجتمع الدولي، فقد سعت لحماية حقوقها بعدة طرق، منها الدخول في تحالفات إقليمية مع تركيا وإيران. وكذلك الحال لحماية السيادة المرتبطة بالمواطنين القطريين بعد طردهم وحرمانهم من حقوقهم، مما يبرر ما أقدمت عليه قطر من استخدام حقها في "الحماية الدبلوماسية"، والتعاقد مع لجنة قانونية لاسترداد تلك الحقوق.

المبحث الثاني: المواقف العربية والإقليمية والدولية من أزمة حصار قطر

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: المواقف العربية من حصار قطر

أولاً: الموقف العماني

انتهجت عمان في سياستها الخارجية توجهًا مختلفًا عن السياسة التي تحاول المملكة العربية السعودية فرضها على دول الخليج، وكان نتيجة ذلك توتر العلاقات بين عمان والمملكة، إلا أنه لم يصل للحد الذي وصلت إليه العلاقات السعودية القطرية، حيث رفضت قطر الوصاية السعودية التي ترغب المملكة في فرضها على دول الخليج انطلاقًا من فكرة الشقيقة الكبرى التي توجه الدول الصغرى.

ويضاف إلى ذلك الاختلاف الديني بين عمان والمملكة التي لم تعترف بالمذهب الإباضي كمذهب إسلامي مما أدى إلى صراع خفي حاولت السعودية إشعاله من وقت لآخر عبر مؤسساتها الدينية الرسمية، ثم جاء التقارب العماني الإيراني وما قامت به عمان من تمهيد وإعداد للحوار الأمريكي الإيراني؛ الأمر الذي زاد من الغضب السعودي، حيث آثار قرار عُمان بالترتيب والتمهيد للاتصالات الأمريكية الإيرانية التي انتهت بتوقيع الاتفاق النووي وإعلان عمان أنها تنتهج توجهًا مختلفًا مع الولايات المتحدة وإيران قائم على الحوار، بعكس سياسة المملكة القائمة على الصدام مع إيران، وهو ما اعتبرته المملكة العربية السعودية مخالفًا لنهجها؛ لأن عُمان تبنت سياسة

الحوار بدلًا من الصدام مع إيران ومهدت لعلاقات من جانبها في التعامل مع القوى الإقليمية والدولية الكبرى، ممثلة في إيران والولايات المتحدة[30].

وفي دراسة للدكتور باعبود (2017)[31] أكدت أن عمان قد اتخذت موقفًا محايدًا في النزاع الحالي كامتداد للسياسة الخارجية العمانية. فلطالما اتبعت السلطنة سياسة خارجية مستقلة بعيدًا عن اتخاذ موقف، وذلك للحفاظ على ودية العلاقات مع الجيران وتفضيل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وكذلك لاحترام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية. ونتيجة لذلك، لم تنحز عمان لأي طرف في الصراع على الرغم من التمتع بعلاقة وثيقة مع قطر. وطلبت الدوحة في البداية من نظرائها في مسقط التوسط، ووافقت السلطنة في البداية. ولكن أدركت عمان نظرًا للحساسيات أنها لا تستطيع أن تلعب دور الوسيط، ففضلت المحافظة على موقفها من الحياد وعدم التدخل والعودة إلى استراتيجيتها النموذجية لدعم الوساطة ومتابعة الدبلوماسية الهادئة لتحقيق المصالحة. ودعمت عمان جهود الوساطة التي تقودها الكويت والولايات المتحدة. من أجل الحفاظ على دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز الازدهار والمحافظة على الاستقرار في شبه الجزيرة العربية، ورغم المكاسب الاقتصادية التي حققها الحصار لعمان من زيادة تدفق البضائع عبر موانئها وتحويل جزء كبير من حركة الطيران لعمان وزيادة حجم عمل الخطوط العمانية، إلا أن عمان أعلنت في الوقت نفسه أن الإجراءات المتخذة ضد قطر مخالفة للاتفاقيات الخليجية القائمة مثل الجمارك والسوق المشتركة التي تتطلب التدفق الحر للأشخاص والبضائع ورأس المال.

فقد بدأ الحصار دون أي اعتبار لمؤسسات مجلس التعاون الخليجي وآليات صنع القرار بما في ذلك المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، أو لجنة المنازعات التابعة لها، وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الرياض تحاول الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي الأصغر في التوافق الوثيق مع نهجها بما في ذلك قطع العلاقات مع طهران.

وقد تسبب موقف عمان من الاتفاق النووي الإيراني، وكذلك العلاقات المزدهرة للسلطنة مع إيران عبر مجموعة من القطاعات بما في ذلك الطاقة والتجارة والاستثمار في استياء الإمارات العربية المتحدة التي اتهمت عمان بتقويض الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي تهمة نفتها عمان بشكل قاطع، وأعلنت أن للسلطنة سياسة خارجية مستقلة تاريخيًّا حيث تحافظ على علاقاتها مع الدوحة، وتسعى لتجنيبها العزلة، وقد سعت لحل أخطر أزمة داخلية في دول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيس المنظمة عام 1981، في ظل مخاوف مسقط من الفشل في تسوية الأزمة التي من شأنها أن تقوض بشكل مباشر المصالح الوطنية العمانية الحيوية وتفاقم عدم الاستقرار الإقليمي. وبالتالي تواصل عمان بناء علاقاتها مع إيران لموازنة الهيمنة السعودية، إضافة إلى المساعدة في دعم الوساطة الإقليمية والدولية لإيجاد حل سريع للأزمة الخليجية.

يأتي ذلك في الوقت الذي تقيم فيه الإمارات علاقات تجارية واقتصادية كبيرة مع إيران، وهنا كان من الضروري

30 مضاوي الرشيد، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ط 3، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، 2010.

31 Abdullah Baabood, *Oman and the Gulf Diplomatic Crisis Escalating regional tensions test Oman's distinctive foreign policy approach*, Foreign Policy Trends in the GCC States | Autumn 2017.

الإشارة إليها حيث تقدر هذه التجارة بالمليارات إضافة إلى حدوث تقارب في الآونة الأخيرة بين البلدين من خلال تبادل الزيارات للوفود وهي سياسة إماراتية ربما جاءت للضغط على السعودية التي تحاول الإمارات أخذ دورها الإقليمي لتكون الحليف الأول والوكيل الوظيفي الأول للولايات المتحدة، بدليل اتجاه الإمارات لتوقيع اتفاقية للتطبيع مع إسرائيل برعاية أمريكية حيث وصف الرئيس ترامب تلك الخطوة بالجيدة والإيجابية مؤكدًا أن دولًا اخرى ستحذو حذو الإمارات للتطبيع مع إسرائيل[32].

ثانيًا: الموقف المغربي

منذ بداية الأزمة نأى المغرب بنفسه عن المشكلة باتخاذ مسار الحياد، من خلال عدم الانحياز إلى أي طرف في الأزمة. تاريخيًّا، كانت العلاقات بين المغرب والخليج علاقات جيدة ومتينة لا سيما من حيث التوجه السياسي، وقد تم إرسال أول رسالة إلى وزارة الخارجية المغربية بشأن الأزمة الخليجية بعد ستة أيام من اندلاع الأزمة. وتحدثت هذه الرسالة عن اهتمام المملكة المغربية الكبير بهذه المشكلة، ودعت الأطراف المختلفة إلى ضبط النفس والحكمة. كما حرصت الرسالة على أن تؤكد أن المملكة تنتهج الحياد البناء مما يعني أن المغرب يشارك في الجهود المبذولة لإيجاد حل لهذه الأزمة الإقليمية، وهذا الحياد البناء لا يمكن أن يضع المغرب في ملاحظة سلبية للانزلاق المقلق بين الدول الشقيقة، وبعد هذه المواقف مباشرة، تم إيفاد مبعوث خاص من العامل المغربي برسائل شفوية إلى دول الحصار الخليجية الثلاث، والكويت للتأكيد على دعم العاهل المغربي لجهوده أمير الكويت[33].

معايير تحديد الموقف المغربي من حصار قطر:

هناك أربعة معايير حددت موقف المغرب من الأزمة الخليجية، على النحو التالي:

1 – اتهام دول الخليج لقطر:

حيث تبين أن اتهام دول الخليج لقطر كدولة ترعى وتمول الإرهاب اتهام دون أدلة، ولا يقوم على حجج دامغة، وليس أكثر من وسيلة ضغط لإجبار قطر على الامتثال لمطالب دول الحصار لتغيير سياستها الخارجية. وهذا يجعل هذه الأزمة تظهر، في كثير من الجوانب، أزمة ملفقة مرتبطة فقط بملفين رئيسيين هما:

- **ملف "الربيع العربي"**: فمن المعروف أن قطر انحازت إلى الدفاع عن حقوق الشعوب فأيدت الثورات العربية سواء بدعمها سياسيًّا، أو إعلاميًّا عبر قناة الجزيرة مما آثار حفيظة بعض الدول للرد على قطر.
- **الوضع الداخلي للمملكة العربية السعودية**: اعتمد الوضع الداخلي بالسعودية على تهيئة المناخ لمحمد بن سلمان لتولي ولاية العهد والملك فيما بعد، مما يعني تحولًا في الموقف من صراع قوى إلى صراع للبقاء.

2 – الأمور الثابتة في علاقات المغرب بدول الخليج:

فالثابت تاريخيًّا انتهاج المملكة المغربية الحياد والتوازن في علاقاتها بدول الخليج، لكن في المقابل، تختلف مواقف

32 "ترامب "نعم، أتوقع" انضمام السعودية إلى اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي"، موقع فرنسا 24، تاريخ الزيارة: 2020/8/26، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20200820.

33 http://www.sciencespo.fr/psia/sites/sciencespo.fr.psia/files/ROUSSELET_Lelia_KSP_Paper_Award.pdf (Accessed 21/8/2020).

المغرب في حالات الصراع بين دول الخليج والدول الأخرى غير الخليجية. حيث يعلن المغرب غالبًا مواقف صريحة تتماشى مع موقف دول الخليج، فعلى سبيل المثال، تضامنت المغرب مع البحرين في أزمتها مع إيران عام 2009، فقامت الأولى بقطع علاقاتها مع إيران.

3 – **الوضع الداخلي بالمغرب**[34]:

يمكن أن نميز بين حالة الاحتجاج والوضع الاقتصادي في المغرب.

أ – **حالة الاحتجاج**: فقد شهدت المملكة المغربية العديد من مظاهرات الاحتجاج، وخاصة في المناطق الريفية شمال المغرب، وقد يكون هذا الوضع الاحتجاجي في المغرب، وخاصة منطقة الحسيمة على وجه الخصوص، أحد مبررات المغرب لاتخاذ موقف محايد تجاه حصار قطر.

ب – **الوضع الاقتصادي**: حيث تمثل استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي بالمغرب 28٪ من حجم الاستثمار الأجنبي في المملكة، وبالتالي كان ذلك دافعًا للمغرب لأخذ موقف الحياد؛ لأن التحيز لأحد الأطراف يعني خسارة الطرف الآخر الذي سيتخذ إجراءات انتقامية ضده.

4 – **اتخاذ دول العالم موقفًا متشابهًا وربما موحدًا من حصار قطر**:

الموقف الدولي المهيمن من الأزمة الخليجية هو دعوة كافة الأطراف إلى الحوار وحل الأزمة الحالية، فبدت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية غامضة وغير متناسقة، بين مواقف الرئيس دونالد ترامب، التي تبدو أقرب إلى الموقف السعودي الإماراتي، ومواقف وزارتي الخارجية والدفاع، التي تبدو متوازنة في نظرتها لأطراف الأزمة، فالتناقض الحاد الذي كان سمة الموقف الأمريكي عبر دوائره الرسمية أصبح أقل حدة واتجه إلى التوازن والمواءمة، ويدعم موقف الاتحاد الأوروبي الوساطة الكويتية.

ويشدد على حل الخلافات بطريقة ودية وسلمية بعيدًا عن أي تصعيد، كما دعت روسيا لحل الأزمة الخليجية بالحوار. وبمراجعة مواقف الدول من أزمة الخليج، نجد أن موقف المغرب يعد منسجمًا ومتسقا مع الموقف الدولي السائد، الذي يدعو إلى لحوار، ولا ينحاز لطرف ضد آخر بما يجعل الأمور أكثر تفاقمًا وتعقيدًا.

سيناريوهات مستقبل العلاقات بين المغرب ودول الخليج:

هناك ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة لمستقبل العلاقات المغربية الخليجية في ضوء استمرار أزمة حصار قطر:

1 – **سيناريو الاستقرار، أو بقاء الوضع على ما هو عليه**: ووفق هذا السيناريو فإن العلاقات المغربية الخليجية لا تتأثر بالموقف المغربي المحايد من الأزمة، وبالتالي ستبقى كما هي قبل تأزم الأوضاع.

2 – **سيناريو الأزمة مع دول الحصار**: وهذا السيناريو المتشائم موقف انتقامي من دول الحصار الثلاث نحو

34 "المغرب تختار الحياد في الأزمة الخليجية"، http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2017/06/morocco-chose-neutral -gulf-cri-sis-l، (Accessed 21/8/2020).

المملكة المغربية من خلال الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية التي تؤثر على مصالحها، من أجل الضغط عليها للتراجع عن موقفها المحايد.

3 – **السيناريو الأوسط**: ويقع بين السيناريوهين السابقين، وهو وجود موقف سلبي من قبل دول الحصار، ولكن دون مستوى الأزمة ومن خلال استقرار العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين وظهور خطاب إعلامي سعودي وإماراتي يشير إلى علامات عدم الرضا عن موقف المغرب من الأزمة الخليجية الحالية.

وقد تبنت بعض وسائل الإعلام التابعة لهذين البلدين خطابًا جديدًا حول الصراع الصحراوي، من خلال وصفه بـ "الصحراء الغربية" بدلًا من "الصحراء المغربية"، التي استخدمتها هذه الوسائل قبل حدوث الأزمة بين قطر ودول الخليج، كما وُصفت جبهة البوليساريو، التي تقاتل المملكة المغربية على الصحراء، بأنها "الجمهورية العربية الصحراوية". هذه بعض التغييرات التي تشير إلى استياء سعودي إماراتي من موقف المغرب المحايد، ومن غير المحتمل أن يتطور موقف الاستياء ذلك ليشكل الموقف الرسمي للمملكة، ولكن من المرجح أن يظل نوعًا من التراشق الإعلامي، وهذه السيناريوهات الثلاثة ترتبط بتطورات الأزمة الخليجية.

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية من أزمة حصار قطر

أولاً: الموقف الإيراني

كان من بين أسباب حصار قطر – الظاهرة – التقارب القطري الإيراني، ولذا فمن بين المطالب الثلاثة عشر لدول الخليج خفض مستوى العلاقات بين قطر وإيران رغم أن ما يقرب من 800,000 إيراني يعيشون في دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم، ويمتلكون أكثر من 400 مؤسسة رئيسية ما بين بنوك وشركات ومؤسسات. في الوقت الذي وقّع فيه ترامب، الذي دعا إلى عزل إيران، سلسلة من العقود مع إيران بقيمة 22 مليار دولار لتزويدها بطائرات بوينغ وقطع غيار. فعلى الرغم من أن دول الحصار تحاول الإيحاء بذلك من خلال مطالبة قطر بقطع، أو تقليص العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وتشويه صورة قطر أمام الشعوب العربية – بعد أن اضطرت إلى تحسين علاقاتها مع إيران، التي أصبحت ميناءها الوحيد بعد أن حوصرت جوًّا وبرًا وبحرًّا – وبدت متحالفة مع الأجنبي الذي يحميها؛ إيران، وتركيا، والولايات المتحدة[35]، كل ذلك بهدف خلق واقع سياسي رمزي هادف لترسيخ صورة نمطية سلبية لا شرعية. وما بين قراءة حذرة رأت في الأزمة "نزاعًا بين الإخوة" وآخر داعم لقطر يعارض الحصار والعقوبات، توزعت القراءات الإيرانية للأزمة الخليجية، لكن هذه القراءات اختلفت بحسب نتيجة قائلة إن وحدة وترتيب البيت الخليجي شيء أصبح من الماضي، وجاء الموقف الرسمي الإيراني بناءً على عدد من النقاط التي تعتبر ثوابت إيرانية هي:

- إن تأزم وتوتر العلاقة بين دول المنطقة ليس في صالح أي طرف، بل إنه يهدد مصالح الجميع دون استثناء.

35 "الأسباب السبعة لأزمة الخليج والتصعيد ضد قطر"، https://arabi21.com/story/1020255، تاريخ الزيارة: 2020/6/20.

- تدعو جمهورية إيران الإسلامية دول الجوار إلى أخذ درس من التجارب المريرة التي مرت في المنطقة، من خلال الابتعاد عن العواطف، والحكم على العقلانية والمنطق، وضبط النفس إلى أقصى الحدود، من أجل الحد من كثافة الصراع والتحرك نحو تهدئة الوضع، فطريقة حل الخلافات بين دول المنطقة بما في ذلك الخلافات بين الدول الثلاث وقطر ممكنة فقط من خلال الحوار البناء والمفتوح، والشفافية القائمة على التواصل السلمي بين كافة الأطراف.
- استخدام العقاب ضد الشعوب والدول اليوم صار أمرًا غير مقبول، ودون جدوى ويستحق الشجب والرفض والاستنكار.
- تعد السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول واحترام حقوق الشعوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ثوابت أساسية في العلاقات الدولية، ويجب على جميع الأطراف احترامها.
- وإذا كانت وزارة الخارجية الإيرانية قد استخدمت الأساليب الدبلوماسية التي تحمل المعارضة الإيرانية لإجراءات دول الخليج ضد قطر، فإن الشخصيات السياسية كان موقفها أكثر حدة، حيث استخدمت لغة نقدية ضد هذه الإجراءات، وغرد المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الإيرانية حامد أبو طالبي، من بين كلمات أخرى، بأن زمن التحالفات وتوريث الأخت الكبرى، والهيمنة السياسية، والتلاعب بالأمن من خلال الاحتلال والعدوان قد انتهى. ولن ينتج عنه إلا التوتر ومزيد من عدم الاستقرار، بل وسيؤدي لإشاعة الفوضى، وأن وقت حظر وحصار الدول قد انتهى، كما أن قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق الحدود قد بات أمرًا غير مقبول[36].

وعلى النقيض من الموقف الداعم لقطر، نجد مواقف حذرة، تميل إلى الاقتناع بأن الخلاف بين قطر والسعودية ليس بسبب توسع قطر في علاقاتها مع إيران. فالقراءة المحتاطة، أو الحذرة لا تتردد في تحذير صانع القرار الإيراني من الاندفاع وإعلان دعم الدوحة؛ لأن ذلك سيشكل مصيدة تسقط فيها إيران؛ إذ العلاقات الخارجية الإيرانية معقدة للغاية مع أطراف على طرفي نقيض، ويمكن لطهران في أي وقت أن تتوقع مخاطر لا يمكن تصورها، أو تحملها، لكن الثابت أن كل هذه الأطراف متحدة ضد إيران التي ينبغي أن تدافع عن مصالحها بالمنطق البراغماتي. وتؤكد القراءة التي تتحدث عن رغبة السعودية في عمل عسكري ضد الدوحة، أن سبب الأزمة الخليجية مع قطر يعود إلى السياسة التي تتبعها السعودية بين دول المنطقة، ورغبتها في "ابتلاع" البحرين وقطر، وهذه القراءة توصلت إلى استنتاج مفاده؛ أن الوحدة الخليجية لم تعد موجودة، وأن الصورة التي تحاول المملكة الترويج لها حول مفاهيم البيت الخليجي الواحد لم تعد مطروحة، فالخلاف بين الدوحة وجيرانها الخليجيين خلاف عميق يمتد لموقف كل منهما حول الإخوان المسلمين والعلاقة بحركة حماس، وزاد منها الغيرة الإماراتية من التوسع الكبير للخطوط

36 فاطمة الصمادي، "كيف قرأت إيران الأزمة مع قطر؟ لقد أصبحت وحدة الخليج ماضيًا"، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2017، متوفر على الرابط:
https//:studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reportsar/documents/c2c5b030b4c94f6096fa8cda4dadfe84_100.pdf

القطرية ونجاح الدوحة في استضافة كأس العالم، وتوالي نجاحاتها الاقتصادية[37].

ثانيًا: الموقف الأفريقي

حاولت الدبلوماسية القطرية أن يكون لها دور ملموس في أفريقيا في السنوات الأخيرة، فاستطاعت إقامة شراكات تجارية واستثمارية مع العديد من بلدان القارة الأفريقية، كما توسطت الدوحة في العديد من النزاعات؛ مما كان له أثر طيب. يضاف إلى ذلك، أن الدعم القطري عبر القطاع الخيري في قطر كان له ولا يزال أثر إيجابي، كما أن قطر لديها حزمة استثمارية كبيرة داخل قارة أفريقيا، ويرى العديد من المراقبين أنه إذا استمرت الأزمة الخليجية ولم يتم احتواؤها، فإنها ستؤثر بالسلب على الاستثمارات القطرية في أفريقيا والآخذة في النمو، فمثلا تبلغ استثمارات شركة قطر للبتروكيماويات في جنوب أفريقيا 8.9 مليار دولار.

كيف تنظر أفريقيا إلى الحصار المفروض على قطر؟[38]

أعلنت بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مواقف واضحة بشأن الحصار المفروض على قطر، نجملها فيما يلي:

الصومال: ففي الأسبوع الأول من الأزمة الخليجية، أصدرت الصومال، من خلال وزير خارجيتها، بيانًا دعت فيه الأطراف إلى الحوار والاحتواء الدبلوماسي، وهو نفس الموقف الذي انتهجته العديد من الدول الأفريقية، وبمجرد إعلان بيان الصومال الرافض للحصار المفروض على قطر، غادر وفد سعودي إلى الصومال؛ لإقناعها بتغيير موقفها عبر حزمة من الاغراءات والتهديدات، إلا أن الرد جاء بالرفض.

أثيوبيا: رأت الدبلوماسية الأثيوبية التي توصف بأنها هادئة ولا تتأثر بأي أجندة خارجية، ضرورة الحفاظ على مبادئ "الحياد والتوازن في العلاقات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعمت أثيوبيا الجهود الكويتية لاحتواء الأزمة.

إريتريا: كانت أكثر حدة في رفضها للإغراءات السعودية، وأعلنت في بيان لها قائلة: "طلبت منا وزارتا خارجية كل من السعودية والإمارات قطع علاقتنا مع قطر الشقيقة، لكننا رفضنا الطلب جملة وتفصيلًا".

السودان: شمل الطلب السعودي بحصار قطر السودان، لكنه أبدى تحفظات على الاقتراح السعودي، وكان السودان مشاركًا في عاصفة الحزم، لذلك فإن عدم المشاركة في مقاطعة قطر مع السعودية هو تراجع للمملكة وحلفائها قبل أن يكون فشلًا للحصار.

37 المرجع السابق.

38 كمال الدين الشيخ محمد عرب، **آثار أزمة الخليج في أفريقيا: قراءة في مواقف الدول**، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2017.

المطلب الثالث: المواقف الدولية من حصار قطر

أولاً: الموقف الأوروبي

إن الأزمة الخليجية هي أسوأ أزمة دبلوماسية في الشرق الأوسط منذ عقود، وقد أدى هذا الإجراء المثير للجدل إلى تفاقم الوضع في منطقة تعاني أصلًا من عدم الاستقرار والاختلال الأمني والاقتصادي والسياسي، فرغم كل جهود الوساطة المبذولة للوصول إلى حل للأزمة إلا أنه لا يبدو أن هناك حلًا يلوح في الأفق القريب لهذا الصراع السياسي، وحتى الآن يعد الغرب مترددًا في اختيار موقف واضح؛ بسبب أهمية منطقة الخليج بأكملها للمصالح الأوروبية سواء بسبب أهمية النفط، أو الوضع الجغرافي السياسي الحساس في المنطقة.

كيف تفاعلت أوروبا مع الأزمة الخليجية؟

تعتبر أوروبا الأزمة الخليجية تهديدًا مباشرًا لمصالحها في المنطقة. وقال الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في 9/ 6/ 2017 "اننا نرى خطرًا وشيكًا من التصعيد والانتشار بطريقة خطيرة وغير مرغوب فيها في مناطق أخرى خارج منطقة الخليج"[39]. ووفقًا لـ"وران ديفيلير"، مسؤولة الشؤون الخارجية ومعلومات السياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي، فإن "فيديريكا موغيريني" المفوضة السامية للشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، على اتصال مستمر مع جميع الأطراف المعنية مباشرة، خاصة مع مجلس التعاون الخليجي، من أجل تخفيف التوترات ودفع جميع الأطراف للمشاركة في الحوار السياسي الحر لدعم دور الوساطة في الكويت. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الأزمة ودعوا إلى خارطة طريق لإيجاد حلول سريعة للأزمة[40]. فالاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم عملية المفاوضات، والمساعدة في تنفيذ خطة الحل، ودعم الوساطة الكويتية بدعم أوروبي وإقليمي وأمريكي؛ لتحقيق أفضل النتائج[41] ولحماية المصالح الاقتصادية والمالية للدول الأوروبية في الخليج، فقد وصلت تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في عام 2016 إلى 138.6 مليار يورو[42]. لذلك، فموقف الاتحاد الأوروبي يجعله من الصعب عليه أن يفرض عقوبات على طرف ضد آخر، ولكن رغم ذلك، يوجد تباين واضح في سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي من هذا الملف، فألمانيا مثلا؛ كانت أقرب إلى الموقف القطري. كما حاولت قطر أيضًا استمالة فرنسا بهذا الخصوص. ولعل هذا الأمر يمكن تفسيره بسياسة القوة الناعمة التي تملكها قطر؛ إن في جهة الإعلام، أو الاستثمارات المالية الضخمة في بعض دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى.

مساندة المبادرة الكويتية:

يؤمن الاتحاد الأوروبي بأن الكويت تعد وسيطًا ملائمًا؛ لأنها على دراية أكبر بمخاوف وقلق الأطراف المتنازعة،

39 *European Union External Action Service*, 9 July 2017, https://goo.gl/NncKVT (accessed 18/5/2020).

40 "اتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية في مقاربة الأزمة الخليجية"، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2017.

41 المرجع السابق.

42 المرجع نفسه.

وكذلك بسبب انعدام الثقة في دونالد ترامب[43]، فالوساطة الكويتية لها أفضلية على تدويل الأزمة.

أين تتجه أوروبا؟

يتسم الاتحاد الأوروبي بميزة على الولايات المتحدة، حيث يتحدث الدبلوماسيون الأوروبيون بشكل مباشر مع جميع أطراف الأزمة[44]. في الوقت الذي يعتقد الكثيرون أن التدخل الأمريكي شابه التنافر، كما يظهر من التناقض الواضح في تصريحات وزير الخارجية والرئيس ترامب، وتغريداته التي كانت تعبر عن دعمه للموقف السعودي.

من ناحية أخرى، يمكن أن تكون تجربة أوروبا وسمعتها الطيبة لها إسهام هام في تهدئة التوترات في منطقة الخليج، فقد وضعت الأزمة الخليجية الاتحاد الأوروبي وأعضاءه الرئيسيين في موقف محرج، حيث لا يستطيع الغرب الانحياز تجاه أحد أطراف هذا النزاع الخليجي[45]، فدور قطر كقوة ناعمة لا يقل أهمية عن باقي دول الخليج، حيث عززت قطر علاقاتها مع جميع الدول الغربية، وأصبحت مجالًا هامًّا لاستثمارات شركات الطاقة الأوروبية والأمريكية، وتعد قطر واحدة من أكبر الأسماء في المنطقة، وواحدة من أكثر القوى السياسية والاقتصادية نفوذًا في الشرق الأوسط، وبالتالي، ليس بالإمكان نسيان، أو تجاهل المصالح القطرية. وقد زاد الحصار من تعقيد السياسة الأوروبية في المنطقة. ومع ذلك، فمن الصعب اعتبار أوروبا وحدة متجانسة، فالقوة السياسية الرئيسية للاتحاد الأوروبي، وحزب الشعب الأوروبي الذي يمثل يمين الوسط، وإلى حد ما المحافظون والإصلاحيون الأوروبيون، أقل انتقادًا للرياض.

موقف ألمانيا:

اختلف موقف ألمانيا منذ بداية الأزمة الخليجية مع الموقف الأمريكي المثير للجدل، حيث أدان وزير الخارجية الألماني دعم ترامب للسعودية[46]. كما رفضت ألمانيا علنًا المطالب الـ 13 لدول الحصار، ودعمت موقف الدوحة.

موقف المملكة المتحدة:

لطالما كان نهج المملكة المتحدة متسقًا مع نهج الولايات المتحدة، ولكن في هذه الأزمة تحديدًا، فالموقف ملتبس؛ لأن بريطانيا قاربت على الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتسعى لإقامة شراكات وعلاقات تجارية واقتصادية بديلة له، وفي مقدمتها دول الخليج، ولكن المشكلة أن انحيازها لطرف قد يسبب خسارتها للطرف الآخر.

---

43 Beverley Milton-Edwards, *GCC crisis: How to resolve the diplomatic rift*, https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/15/gcc-crisis-how-to-resolve-the-diplomatic-rift/ (accessed 21/8/2020).

44 Przemysław Osiewicz, *Europe Seeks Peaceful End to Gulf Crisis*, https://www.mei.edu/content/article/europe-seeks-peaceful-end-gulf-crisis (accessed 21/8/2020).

45 *This is why the EU lacks a position on the Middle East crises*, http://www.votewatch.eu/blog/this-is-why-the-eu-lacks-a-position-on-the-middle-east-crises (accessed 21/8/2020).

46 *Ellie Geranmayeh, Europe must combat Trumpization of Middle East*, http://www.ecfr.eu/article/commentary_europe_must_combat_trumpization_of_middle_east (accessed 21/8/2020).

موقف فرنسا

مثل العديد من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، تسعى فرنسا لمصلحتها الخاصة في وضع إقليمي متأزم بين دول الخليج من جانب، وبين دول الخليج وإيران من جانب آخر.

وفي النهاية، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يبدو أنه يوافق على دبلوماسية الحوار والوساطة، إلا أن العلاقات الثنائية لأعضائه مع أطراف النزاع، وأولوياتهم الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ستؤثر في نهاية المطاف على سلوكهم وموقفهم النهائي في مواجهة الأزمة.

ثانيًا: الموقف الأمريكي المتناقض

قبل توليه منصبه، وصف دونالد ترامب الإرهاب بأنه المملكة العربية السعودية، ولكن بعد قمة الرياض في مايو 2017، أشار بأصابع الاتهام إلى قطر بضلوعها في الإرهاب. وقد ربطت التحليلات الإيرانية المبكرة بين زيارة ترامب إلى المملكة العربية السعودية والأزمة التي ربما أعطى فيها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الضوء الأخضر للسعودية والإمارات العربية المتحدة لحصار قطر عندما قال: "خلال زيارتي إلى الشرق الأوسط، شددت على ضرورة التوقف عن تمويل الفكر المتطرف"، ويدعم هذا التحليل تغريدات أخرى مثل: "من الجيد أن نرى أن زيارتي إلى السعودية و50 دولة أخرى بدأت تأتي بنتائج إيجابية، حيث ذكروا لي أنهم سيتخذون موقفًا حاسمًا ضد تمويل الإرهاب، وكل الأدلة تشير إلى كابوس الرعب؛ إلى قطر"، وهناك احتمالان لشرح موقف ترامب:

• **الاحتمال الأول**: هو أن القمة العربية الأمريكية قررت استهداف قطر، في محاولة لتنفيذ واحد من بين سيناريوهات ثلاثة مقدمة ضد قطر، وهي: "عمل عسكري"، أو "دعم انقلاب"، أو "حصار اقتصادي خانق للدوحة"، والبديل الثالث كان الأكثر احتمالًا، وقد أوردت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية أن الرئيس ترامب قد عارض في يوم 6 يونيو وهو اليوم التالي لحصار قطر مقترحات سعودية بغزو قطر، بل وطالب بدعم وتفعيل جهود الوساطة الكويتية.

• **الاحتمال الثاني**: أن ترامب، قرر أن يدلي بتصريحات غير محسوبة. من خلال تغريدات دون إدراك عواقب الأشياء[47]، فبعد أسبوعين من اندلاع النزاع الخليجي، انتقدت وزارة الخارجية الأمريكية التحالف السعودي الإماراتي البحريني لفشله في تبرير قراره بفرض الحصار على قطر، ومن ناحية أخرى، يعتقد الفريق المؤيد للحصار أن قرار السعودية والإمارات والبحرين هو الإجراء الأكثر فعالية لإجبار الدوحة على مراجعة مواقفها[48].

فقد اتسم موقف المجتمع الدولي من الأزمة بالغموض وعدم القدرة على تحديد الاتجاه الصحيح في ظل اعتبار الأزمة إقليمية رغم امتداد تأثيرها إلى باقي دول العالم بصورة، أو بأخرى. ولكن وحيث إن الطرف الأمريكي

47 . Antony J. Blinken, *President Trump's Arab Alliance Is a Mirage* https://www.nytimes.com/2017/06/19/opinion/trump-isis-qatar-saudi-arabia.html accessed, 21/8/2020.

48 *Trump firmly rejected Saudi proposal to invade Qatar in 2017* https://www.thepeninsulaqatar.com/article/09/08/2020/Trump-firmly-rejected-Saudi-proposal-to-invade-Qatar-in-2017 accessed 26/8/2020.

قد حقق كل مكاسبه من هذه الصراعات بمبيعات أسلحة للطرفين، فإن من مصلحة الولايات المتحدة خاصة والمجتمع الدولي بشكل عام إنهاء هذه الأزمة لوضع حد لخسائر النظام العالمي، وخاصة بعد جائحة كورونا. والسؤال هنا:

ما الأساس القانوني الذي يمكن أن ينتهجه المجتمع الدولي لحل الأزمة؟

يمكن أن يبادر المجتمع الدولي بوضع تعريفات إجرائية دقيقة لمفهوم الإرهاب ثم يتم تقييم ممارسات قطر التي تدعيها دول الحصار، وتقرير ما إن كانت إرهابًا يستوجب المعاقبة أم لا، كذلك فيما يتعلق بعلاقات قطر بغيرها من الدول فهذا الأمر لا يمكن المطالبة به؛ لأنه من منظور السيادة القومية للدول. أما موضوع إغلاق قناة الجزيرة فلا يمكن قبول الطلب لمجرد اختلاف سياستها كقناة مع سياسة دول الحصار، لكن من الممكن ملاحقة القناة قضائيًّا من جانب الأطراف المتضررة[49].

ويمكن القول إن الأجواء مهيأة أمام الولايات المتحدة للضغط لحل الأزمة بعد أن أعلن الحزب الجمهوري رسميًّا ترشيح ترامب لانتخابات عام 2020، كما أن الموقف الأمريكي نفسه من الأزمة به انشقاق داخلي ما بين البيت الأبيض (موقف ترامب)، وموقف باقي مؤسسات الدولة كالخارجية والدفاع.

يضاف إلى ذلك أن استمرار الأزمة يعني مزيدًا من الخسارة لجميع الأطراف، ولذا تسعى الولايات المتحدة إلى الضغط باتجاه الحل مقابل كسب مزيد من الدول العربية والخليجية للاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها، على غرار التجربة الإماراتية، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية والبحرين، وربما الضغط على باقي الدول الخليجية لتغيير موقفها من التطبيع.

المبحث الثالث: دور الوساطة في حل الأزمة الخليجية وأثرها على واقع ومستقبل مجلس التعاون

يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: الوساطة الكويتية لحل أزمة حصار قطر

من مبادئ "القوة الناعمة" ما يعرف بـ"العلامة التجارية"، أو بـ"العلامة التجارية الحالية"[50]، التي تريد الدول من خلالها تمييز نفسها عنها، أو خلق صورة ذهنية جيدة لها[51]، وربطها بالعمل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، وكانت الكويت وسيطًا في مجلس التعاون الخليجي منذ اليوم الأول لأزمة عام 2013–2014، ففي نوفمبر 2013، تم التوصل إلى اتفاق الرياض في اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت أهم البنود المدرجة

49 إبراهيم فريحات، "آفاق التدخل الدولي في الأزمة الخليجية"، متاح على موقع الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/opinions/ 12/7/2017 ، تاريخ الزيارة: 2020/8/26.

50 عبد الرضا أسيري، **النظام السياسي في الكويت، مبادئ وممارسات**، ط 11، دار الوطن، الكويت، 2010.

51 Kamrava, M, Qatar. *Small State, Big Politics* Cornell University Press, 2013.

في هذه الاتفاقية وتحمل التزامات من قبل جميع دول الخليج تشمل: إنهاء الحملات الإعلامية المتبادلة المباشرة وغير المباشرة، وتجنب منح الجنسية للمواطنين المعارضين لسياسات الحكومات الخليجية، والامتناع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى؛ وحماية المصالح المشتركة؛ والتوقف عن دعم الجماعات ذات الاتجاهات السياسية بمعنى أعضاء المعارضة والإخوان المسلمين. ولكن هذا الاتفاق فشل في حل الأزمة. وشرعت السعودية والإمارات والبحرين في سحب سفرائها من قطر في مارس 2014، بحجة الخلاف على الطريقة التي غطت بها قناة الجزيرة آثار الانقلاب العسكري في مصر.

واستخدمت الكويت قدراتها مرة أخرى للتوسط بين الخصوم الذين وقعوا اتفاقية الرياض التكميلية في 16/ 11/ 2014 التي نصت على أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتنع عن استضافة، أو توظيف أفراد معارضين، وتلتزم بدعم جمهورية مصر العربية، وسلامتها، ورفاهها الاقتصادي.

وأنهى الاتفاق الأزمة، وأسفر عن عودة السفراء إلى الدوحة. وفي ديسمبر، عقدت القمة الخليجية العادية في الدوحة وبدأت مرحلة جديدة في السياسة الخارجية القطرية[52]، فعلاقاتها الجيدة مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي ووقوفها على مسافة متساوية من كل منهم سمح للكويت بالتصرف بطريقة محايدة. أما الدولة الخليجية السادسة، وهي سلطنة عمان، فهي غير مشتركة في الأزمة الحالية، ولا يمكنها مع ذلك القيام بمثل هذه المهمة؛ بسبب العلاقات المتوترة مع المملكة العربية السعودية، ولعلاقات عمان مع إيران ووساطتها بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، في الفترة السابقة على الاتفاق المؤقت في نوفمبر (2013)[53].

دوافع الكويت في تبني الوساطة كحل ودّي:

تحاط الكويت بوضعها الجغرافي بمثلث ضاغط عليها من ثلاث دول كبري هي السعودية والعراق وإيران، ولطالما كان هذا مصدر قلق كبير في سياسة الكويت الخارجية. وذلك لأن التجربة التاريخية للبرنامج، أن هؤلاء هم اللاعبون الرئيسيون في المنطقة، كل منهم يسعى لفرض قوته ومن الحكمة للكويت أن تبتعد عن هذا الصراع من خلال السعي للحفاظ على البقاء[54].

لذلك احتفظت بشعرة معاوية مع كل الأطراف المتصارعة[55]، علاوة على ذلك، يرجع تبني الكويت لدبلوماسية الوساطة إلى عامل رئيس في تحقيق الاستقرار والأمن في محيط جغرافي متوتر بطبعه.

ولعل ما يدفع الكويت للتوسط بين الأطراف هو أنها مؤهلة للقيام بهذا الدور، خاصة أن تجربة الكويت في الاحتلال العراقي لها ما زالت ماثلة في الأذهان، فأجواء التهديد الذي حدث بقطع إمدادات الغذاء عن قطر في بداية الأزمة سبق وأن عايشه الكويتيون أثناء الغزو العراقي، وحصار قطر يمكن أن يحدث للكويت التي تتشابه

52 https://bit.ly/2qplPvZ. (accessed 21/8/2020).

53 Marwan Kabalan, "*Kuwait's GCC Mediation: Incentives and Reasons for Failure*, 2017 Arab Center Washington DC, Inc. p. 23.

54 وليد الحارث، "أضواء على الدبلوماسية الكويتية"، **مجلة الأفق**، ع 14، 1981/10/14، ص 16–18.

55 المرجع السابق، ص 18.

مع قطر في الطبيعة الجغرافية والديموغرافية والقدرات العسكرية المحدودة[56]. وبالتالي فإن ضغوط دول الخليج على قطر لتغيير سياساتها، أو فرض شروط عليها يمكن أن يحدث مستقبلًا مع الكويت أيضًا، لاسيما بعد التقارب الكبير بين الإمارات والسعودية.

يضاف إلى ذلك أن الكويت تتعامل مع الملفات الخلافية مثل ملف الإخوان المسلمين بطريقة مختلفة تمامًا عن النهج الإماراتي والسعودي، فبينما تعمل حركة الدستور الإسلامية "حدس" التي تمثل، بشكل قانوني، الفرع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت، ولها ممثلون بمجلس الأمة، تحظر الإمارات والسعودية هذه الجماعة، وتصنفها كجماعة إرهابية[57].

ويمكن القول إن الوساطة الكويتية لم تنجح، حتى الآن[58]، في حل الأزمة؛ بسبب مبالغة دول الحصار في قائمة طلباتها التي تعد تدخلًا سافرًا في السياسة الداخلية لدولة أخرى، فضلًا عن محاولة فرض الوصاية عليها بتحديد وتحجيم توجهاتها الخارجية، بالإضافة لاستمرار دول الحصار لاسيما الإمارات في سياستها العدائية ضد الأسر والطلاب القطريين. كما يأتي الرفض الشعبي والرسمي الكويتي للتطبيع مع إسرائيل في أعقاب توقيع الإمارات اتفاقية مع إسرائيل لتزيد من تعقيد الموقف حيث أعلن الكويت أنه رافض للتطبيع مع إسرائيل. كما سبق وان قام رئيس البرلمان الكويتي بطرد الوفد الإسرائيلي من مؤتمر برلمانات العالم. و ففي 14/ 8/ 2020، صدر بيان من تيارات سياسية كويتية اعتبرت فيه التطبيع مع "إسرائيل" خيانة، حيث رأت أن "مشاريع التطبيع مع الكيان الصهيوني استكمال لتنفيذ بنود صفقة العار، المسماة صفقة القرن، بشكل عملي، وفي 16 أغسطس، أعلنت 31 جمعية ورابطة كويتية رفضها التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، معتبرة أي تطبيع طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني والعربي، وأصدرت هذه المنظمات بيانًا، رفضت فيه كل أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي[59].

المطلب الثاني: الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية

تعد تركيا جزءًا من المشكلة التي سببت حصار قطر، فالتقارب القطري التركي ووجود قوات عسكرية تركية بالدوحة آثار غضب دول الحصار، وقد أعربت الحكومة التركية في البداية عن أسفها للأزمة، واستعدادها للمساعدة في حلها، وكان الخطاب التركي يتسم بالتوازن والإيجابية ودعم جهود الوساطة وإتاحة الفرصة لها، ولكن موقف تركيا آثار مخاوف دول الحصار؛ بسبب رفضها إجراءات الحظر وتسريع تصديقها على اتفاقية القاعدة التركية في قطر، تليها جولة رئاسية مهمة إلى الحكومة السعودية ولقائها مع الوسيط الكويتي للمساهمة في الحل،

56 فيصل أبو صليب، "الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة"، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2017.

57 Lori Plotkin Boghardt, *How Kuwait Is Surviving the Gulf Crisis*, *Cipher Brief*, July 27, 2017, Articles & Op-Eds, Policy Analysis, Washington Institute, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-kuwait-is-surviving-the-gulf-crisis (accessed 26/8/2020).

58 خلال كتابة هذا البحث.

59 "الكويت وفلسطين مواقف صارمة ضد إسرائيل ورفض التطبيع"، موقع الخليج أونلاين، https://alkhaleejonline.net/، تاريخ الزيارة: 2020/8/26.

فقد صادق البرلمان التركي على اتفاقيات عسكرية مع قطر استنادًا إلى معاهدة ثنائية بين قطر وتركيا[60]، تم توقيعها في عام 2015، فتوقيت تصديق البرلمان التركي والتصديق السريع على طلب الرئيس التركي سبب العديد من الاستنتاجات حول الأسباب الحقيقية وراء تورط تركيا في الأزمة. فمن النظرة الأولى، ومن وجهة نظر رسمية، يهدف إرسال الجنود الأتراك إلى قطر إلى تطوير قدرات القوات المسلحة القطرية ودعم التعاون العسكري بين البلدين، والأهم من ذلك، على حد تعبير الرئيس أردوغان، "المساهمة في أمن الخليج كله، دون استهداف دولة بذاتها"Arabic translation[61].

ركائز الوساطة التركية في حل الأزمة الخليجية: استند التحرك التركي للعب دور الوسيط لرغبة تركيا في تحقيق الاستقرار الخليجي كأحد الركائز الأساسية للوساطة التركية، والحفاظ على الاستثمارات التركية، حيث نجحت في جذب 12.3 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2016 وحده، وبلغت استثمارات قطر وحدها مليار دولار[62]، وزادت الاستثمارات الخليجية المباشرة في تركيا. بنسبة 397 بالمئة في عام واحد[63]، كذلك تهدف تركيا إلى منع زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، ومن الركائز أيضا الخوف من تداعيات الأزمة على تركيا، حيث ركزت وسائل الإعلام السعودية على المقابلات الإعلامية مع السياسيين الأكراد المعارضين لتركيا، ولوحظ نشاط لحركة الغد السورية المدعومة إماراتيًا.

فرص نجاح الوساطة التركية: تنبع فرص نجاح هذه الوساطة من الخطاب المتوازن تجاه الأزمة، وتحديدًا في البداية[64]، وحرص تركيا على التأكد من أن جهودها جزء من الوساطة الكويتية، كما تدرك تركيا الاحتياج الخليجي لها في المواجهة مع إيران، وكذلك تخلي دول الخليج عن مطلب إغلاق القاعدة التركية، ودخول تركيا في جهود الولايات المتحدة، وتعقل ورشد الدبلوماسية القطرية التي أحسنت إدارة الأزمة، ودعم تركيا السابق للمملكة العربية السعودية، واستمرار التعاون الدفاعي معها، فضلًا عن قدرات تركيا الدبلوماسية في حل الأزمات[65].

معوقات الوساطة التركية: في الوقت نفسه، هناك أيضًا عدد من العوامل التي تعوق جهود تركيا لحل الأزمة، منها؛ أن تركيا ذاتها هي أحد مسببات الأزمة، حيث طالبت دول الحصار بإغلاق القاعدة التركية في قطر، فضلًا

60 Alp Ozden, *Turkish parliament ratifies Qatar military deals. The votes come just days after 5 Arab countries decided to sever diplomatic relations with Qatar* http://aa.com.tr/en/middle-east/turkish-parliament-ratifies-qatar-military-deals/836771 (accessed 22/8/2020).

61 *Turkey: Qatar military base for the security of Gulf*, http://www.aljazeera.com/news/2017/06/turkey-qatar-military-base-security-gulf-170610150500657.html. (accessed 22/8/2020).

62 شهدي الكاشف، "ما هي تبعات موقف أنقرة من قطر على العلاقات التركية السعودية؟"، بي بي سي، 2017/6/9، تاريخ الزيارة: 2017/7/28.

63 آديامان وسوال أوجاق، "أربعة أضعاف نسبة نمو الاستثمارات الخليجية في تركيا"، وكالة الأناضول، 2017/7/27، تاريخ الزيارة: 2017/7/27.

64 أحمد المصري، "الرئيس التركي والعاهل السعودي يبحثان العلاقات الثنائية ومكافحة الإرهاب"، وكالة الأناضول، 2017/7/23، تاريخ الزيارة: 2017/7/28.

65 سيد قاسم المصري، "الوساطة الدولية في النزاعات الداخلية"، **الشروق نيوز**، 2012/4/23، تاريخ الزيارة: 2017/6/28.

عن استمرار الدعم التركي لقطر خلال الأزمة، و تعجيل تركيا باتفاق الدفاع مع قطر بالتزامن مع الأزمة، و تقارب السياسات الخارجية التركية والقطرية، وعلاقة تركيا المتوترة مع الإمارات، و توتر العلاقات بين تركيا والغرب، كما أن القيادة السعودية لا تأخذ بجدية الوساطة التركية، فضلاً عن تفاقم الأزمة في ظل الظروف الجديدة وإصرار دول المقاطعة على التصعيد الإعلامي.

المطلب الثالث: أثر أزمة حصار قطر على واقع ومستقبل مجلس التعاون

يمكننا رصد بعض آثار الأزمة، كما يلي:

أولاً: الآثار الجيوسياسية

وتشمل هذه الآثار:

1 – **انهيار البيت الخليجي** كانت هذه المشكلة غير المسبوقة أكبر أزمة تواجه البيت الخليجي منذ نشأته، وهناك العديد من التنبؤات بان المجلس قد انهار بالفعل بسبب هذا الانقسام بين جبهتين، وضعف الاهتمام العماني بحل الأزمة، وعدم وجود أفق قريب لجهود الوساطة الكويتية.

2 – **الانتصار السياسي لإيران**: فالأزمة الخليجية الحالية صرفت انتباه اللاعبين الرئيسيين وأعاقت الجهود السعودية لتشكيل تحالف واسع لمواجهة ما تعتبره زيادة في الخطر، أو النفوذ الإيراني، والأهم من ذلك أن دول الخليج ستظل محافظة على قنواتها في التواصل مع إيران نتيجة رغبتها في تأمين المستقبل[66].

3 – **إضعاف الدور السعودي**: فالخاسر الأكبر في هذا الصراع هو السعودية؛ لأنها لم تعد بمثابة الشقيقة الخليجية الكبرى التي تقوم باحتواء جميع دول الخليج بحكم أنها الأكبر مساحة والأكثر في عدد السكان وبحكم المكانة الدينية التي تتمتع بها؛ بل أصبحت المملكة طرفًا في صراع غير متكافئ من وجهة نظر الدول صغيرة الحجم والسكان، مثل؛ الكويت وعمان؛ خاصة بعد إجهاض فكرة الغزو العسكري لقطر.

4 – **تراجع مصداقية واشنطن**: أوضح تفاقم الأزمة الخليجية بأن وجود القواعد الأمريكية لا يكفي لتوفير الحماية. بدلًا من ذلك، تحولت هذه القواعد إلى أداة للابتزاز السياسي، فمن المرجح أن يؤدي هذا الوضع بالعديد من دول الخليج إلى مراجعة أنفسها. الأمر الذي قد يفتح الطريق أمام دول اخرى مما سيؤدي لإضعاف نفوذ الشقيقة الكبرى السعودية، وكل ذلك يصب في مصلحة إيران.

ثانيًا: الآثار الاقتصادية

وتتمثل تلك الآثار فيما يلي:

1 – **التأثير السلبي على المناخ الاستثماري**: سبب هبوط سعر البترول معاناة ضخمة لكل دول الخليج؛ لتضرر مواردها الاقتصادي الأساس، ولعل استمرار الأزمة الخليجية الحالية سيؤدي إلى التأثير الاقتصادي

66 "Tehran seeks to capitalize on Gulf dispute", *MEED*, 9 August 2017, https://goo.gl/HLRJdC (accessed 22/8/2020).

السلبي، وتفاقم الوضع سلبيًّا وضعف الثقة في الأعمال التجارية والاستثمارات في المنطقة[67]، فواقعيًّا، تضررت سمعة الاقتصادات الخليجية التي لم تعد ملاذا آمنا للمستثمرين، وتم خفض التصنيفات الائتمانية. كما تسبب انخفاض أسعار النفط والأزمة الخليجية في إشاعة أجواء عدم اليقين والارتباك وارتفاع تكلفة الأنشطة الاقتصادية[68]. وضعفت ثقة المستثمر الأجنبي في أسواق المنطقة، ويمكن للأزمة الخليجية أن تدعم هذا الاتجاه السلبي في المنطقة بأسرها، وتحد من زيادة مشاركة القطاع الخاص[69].

2 – **تراجع التجارة البينية**: يتوقع أن تنخفض نسبة التجارة ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، المنخفضة أصلًا، إلى أقل من 10٪[70]. في حين أنها مثلا تصل في شرق آسيا إلى 35٪[71].

3 – **تعثّر المشروعات المالية**: ستؤدي الأزمة الخليجية إلى التأثير السلبي على عدد من المشروعات؛ مثل مشروع إصدار العملة الخليجية الموحدة، ومشروع ضريبة القيمة المضافة، وسيصبح الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة أمورًا بعيدة المنال.

4 – **نهاية شبكة الغاز الموحدة**: فشلت خطط توسيع شبكات الغاز الموحدة على مستوى دول المجلس؛ بسبب الخلافات السياسية وقضايا التسعير[72]، رغم استمرار قطر في الوفاء بالتزاماتها في مد الإمارات بالغاز من خلال شركة دولفين للغاز.

5 – **توقف مشروع قطار الخليج المشترك**: ألقت الأزمة الخليجية بظلالها بكثير من الشكوك على مشروع قطار الخليج المشترك، الذي يجب أن يكون متوافقًا وشفافًا فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية وغيرها من القضايا[73].

6 – **حرب الموانئ**: الخطر الاقتصادي الآخر هو المنافسة المتزايدة لتوسيع بناء الموانئ في دول الخليج[74]، حيث لفتت الأزمة أنظار العديد من الدول مثل باكستان وإيران وجيبوتي، وكذلك دول الخليج مثل قطر وعمان والكويت إلى أهمية الخروج من الأزمة بدروس مستفادة، أهمها؛ التحرر من قيود السعودية والإمارات وسيطرتها على الموانئ الخليجية، الأمر الذي سيضعف في نهاية المطاف عملية التكامل الخليجي في هذا المجال.

---

67 *Doha's Diplomatic Dispute — The Financial Impact*, Published on Fri, 23 Jun 2017, Vol. 60, Issue 25, http://archives.mees.com/issues/1700/articles/54959 (accessed 21/8/2020).

68 *Gulf business counts cost of Arab states' Qatar embargo*, https://www.ft.com/content/0719486e-6bbb-11e7-bfeb-33fe0c5b7eaa (accessed 21/8/2020).

69 "Tehran seeks to capitalize on Gulf dispute", *MEED*, 9 August 2017, https://goo.gl/AuMBsW (accessed 21/8/2020).

70 *The Gulf Cooperation Council: Finding Safety in Numbers* https://goo.gl/dWdn2q (accessed 21/8/2020).

71 *The Potential of Intra-regional Trade for South Asia* https://goo.gl/rBKaMr (accessed 21/8/2020).

72 *Two Topical Issues: Potential Macroeconomic Implications of the Trans-Pacific Partnership, and Peg and Control? The Links between Exchange Rate Regimes and Capital Account Policies* https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-1-4648-0675-9_ch4. (accessed 21/8/2020).

73 "Tehran seeks to capitalize on Gulf dispute", *MEED*, 9 August 2017 https://goo.gl/u99aD7 (accessed 21/8/2020).

74 بنيت هذه التصورات في ضوء المقدمات النظرية واستطلاعات الواقع قبل بزوغ ملامح المصالحة وفق إعلان العلا مطلع يناير 2021.

ثالثًا: الآثار الاجتماعية

أظهرت نتائج دراسة معهد الدوحة الدولي للأسرة بعنوان: "أثر الحصار على الأسر في قطر"[75]، أن من بين الآثار السلبية قضية انفصال الأسر، وعدم رؤية الأقارب وانهيار العلاقات الاجتماعية، كما تواجه بعض العائلات أيضًا مشاكل صحية ونفسية بسبب عدم القدرة على رؤية أسرهم، بينما تواجه أخرى تحديات مالية، أو تعليمية، وأسر أخرى يصعب عليها معرفة مصير ذويها، فقد أكدت الدراسات معاناة الأسرة القطرية والخليجية من صدمة اجتماعية ناتجة عن الحصار، مما أجبرها على التشتيت، وانفصال أفراد العائلة نفسها.

إن البيان الصادر عن دول الحصار الخليجية الثلاث الذي نص على عودة مواطنيها إلى بلادهم، وطرد المواطنين القطريين من أراضيهم، كان عمدًا، قد ضرب النسيج الاجتماعي، وأثّر على الأسر ذات الصلة بالقطريين، وتسبّب في تفكك العائلات وغياب الوالدين أو أحدهما؛ بسبب انتمائه إلى إحدى دول الحصار، بل ساهم في حدوث حالات الطلاق في دول أخرى وخاصة العائلات المختلطة. كما أدى إلى انتشار القطيعة بين أقارب دول الخليج وعائلاتهم في دولة قطر، إما لخوفهم من العقوبات التي يفرضونها في حالة تعاطفهم مع دولة قطر، أو لإيمانهم بمطالباتهم.

لم تهتم دول الحصار، وهم دول ضد دولة قطر، بالمبادئ والروابط الدينية والأعراف الاجتماعية التي توحد شعوب الخليج، وتحث على روابط القرابة، وترفض الغربة. أكد التقرير الأول للجنة القطرية لحقوق الإنسان بعد الحصار مدى الضرر الذي لحق بهذه العائلات، والحقوق القانونية التي تم تجاوزها، بعد مراقبتها لرعاية الشكاوى، وتوثيق تلك الانتهاكات التي تؤكدها بطرق متغايرة.

فبعد قطع العلاقات مع قطر، وبدء الحصار، أسهم نشر الشائعات بين الناس؛ بسبب الخوف والقلق الذي تعيشه دول الخليج والمقيمون فيها، في تفكك عائلي متزايد، لذلك كانت هذه العائلات مشغولة بمحاولة لم شملها مرة أخرى من خلال التواصل الاجتماعي. وقد خلقت الشائعات، والافتراءات، والشتائم، والاتهامات الخاطئة حول قطر وحكومتها وشعبها، مشاعر سلبية؛ مما أدى إلى زيادة الخلاف العائلي من بداية الأزمة، وأثارت مشاعر الخوف والقلق التي سادت العلاقات الاجتماعية.

آفاق المستقبل في حل أزمة حصار قطر[76]

1 – **استمرار الموقف الحالي**: وعدم الوصول إلى حل وسط مرضي للجميع[77]. وتتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست، أن تستمر الأزمة، وأن تظل قطر محاصرة لسنوات عديدة قادمة، وستطال الخسارة الجميع[78]، من ناحية أخرى، توقعت (BMI Research) بأن قطر قادرة على

75 Doha International Family Institute. "*The Impact of the Blockade on Families in Qatar*." 2017.

76 .محمد الراجي وآخرون، "حصار قطر، سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها"، مركز الجزيرة للدراسات، https://goo.gl/C7rpbU، تاريخ الدخول 2020/8/21.

77 .محمد الراجي وآخرون، "حصار قطر، سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها"، مركز الجزيرة للدراسات، https://goo.gl/C7rpbU، تاريخ الدخول 2020/8/21.

78 المرجع السابق.

الصمود أمام الضغوط السياسية والاقتصادية، وأن هذا الوضع له نتائج سلبية، لكنه سيعزز موقف الدوحة في التفاوض في حالة تحقيق الوساطة الكويتية لحل توافقي في المستقبل[79].

2 – **الحل التوافقي**: هناك إمكانية للتوصل إلى حل توافقي مرضٍ للجميع، وهذا الحل سيساعد في تحقيق الهدوء والتوازن للجميع، والتقليل من مخاوف التقارب القطري الإيراني، أو التركي، أو دعم تيارات الإسلام السياسي، وفي الوقت نفسه يسمح لقطر بهامش من الحرية بعيدًا عن الوصاية السعودية[80].

3 – **الحرب الاقتصادية**: التي ستكون بمثابة بدء انهيار الكيان الخليجي والعربي[81]، وهنا يمكن لدول الحصار أن تطلب من بنوكها سحب أموالها من بنوك قطر. على الرغم من أن ذلك قد يزيد من أعباء بنك قطر المركزي، كما سيحرم البنوك الخليجية من نسب العائد المرتفع من البنوك القطرية[82].

4 – **الابتزاز الأميركي**: فالموقف الأمريكي قائم على النظر لمصلحته الخاصة وإطالة أمد الصراع؛ لأنه المستفيد الأول، مع الحرص على عدم دخول أطراف أخرى، وكذلك عدم التحول إلى الشكل المسلح للصراع؛ لأن الحل العسكري، إذا حدث، فإنه سوف ينذر بكارثة عالمية تمتد آثارها خارج إطار مجلس التعاون، أو حتى الشرق الاوسط بأكمله؛ لأنه سيحد من إمدادات الطاقة العالمية، مع عواقبها الخطيرة على الاقتصاد العالمي[83].

الخاتمة

ثبت تحقق جميع فروض الدراسة؛ حيث يمكن أن نؤكد أن ما قامت به دول الحصار مخالف للقوانين والمواثيق الدولية، سواء كان ميثاق الأمم المتحدة، أو النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، أو ميثاق منظمة التجارة العالمية، أو ميثاق مجلس التعاون الخليجي، أو إعلان دول مجلس التعاون لحقوق الإنسان. أما عن الموقف القطري فيمكن تبريره من وجهة نظر حماية المصالح، وحق الدول في الدخول في تحالفات إقليمية – وهو أمر لا ينكره القانون الدولي – لاسترداد حقوقها سواء كانت من خلال التحالف مع تركيا، أو إيران، في إطار الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، أخذًا في الاعتبار صغر حجم قطر، وقلة عدد سكانها، على الأقل مقابل دول الحصار، وخاصة مصر والسعودية.

كذلك تحددت المواقف من الأزمة؛ بناءً على طبيعة وحجم استفادة كل طرف، ولذا كان هناك اختلافات داخل الموقف الأوروبي بشأن الأزمة، كما تناقض الموقف الأمريكي منها، فالمصالح الذاتية هي الدافع الأساس في الغالب للوسطاء في القيام بجهود الوساطة؛ لذا، فالولايات المتحدة تنفذ مخططًا لها لإطالة أمد الأزمة، وتعد

79 BMI Research, "Prolonged Gulf Crisis Looking Increasingly Likely", *Middle East Monitor* 27, 9, 2017, p. 9.

80 Ibid.

81 Hossein Ajorlou, *Analysis of Saudi Arabia's Possible Measures against Qatar*. Sunday, July 30, 2017 https//:goo.gl/djGGF8 (accessed 22/8/2020).

82 Zainab Fattah, Why *Punishing Qatar Could also Hurt its Gulf Rivals*. July 12, 2017 https://goo.gl/N4VBVb (accessed 22/8/2020).

83 Economist Intelligence Unit, "Country Report: Saudi Arabia", *EIU*, 4 June 2017.

المواقف الدولية العنصر الحاسم في تحديد مدى نجاح جهود الوساطة لحل الأزمة، وأكدت الدراسة أن فرص نجاح الوساطة الكويتية أكبر من الوساطة التركية.

وإذا كان مجلس التعاون الخليجي قد اكتسب قبل الأزمة الحالية سمعته على أنه "أول مظهر ذي معنًى" و "المثال الأكثر نجاحًا" لمؤسسة أمنية إقليمية في الشرق الأوسط[84]؛ فإنه يُنظر إلى الحظر الجماعي على نطاق واسع على أنه "أسوأ انقسام" و "أخطر نزاع داخلي" منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام (1981)[85]، وفشل دول مجلس التعاون الخليجي في تسهيل المفاوضات خلال الأزمة الحالية قوض قابليتها للبقاء في المستقبل، وهدد الاستقرار الإقليمي[86]. إن فشل مجلس التعاون الخليجي في تقديم إطار قابل للتطبيق لتسهيل المفاوضات في نزاع يشمل أربعة من أعضائه الستة أدّى إلى إعادة النظر في تقييم دور المجلس ووظيفته وشرعيته[87]، فجمود الموقف الحالي، وخاصة من جانب السعودية والإمارات يعني بشكل، أو بآخر فشل جهود الوساطة، سواء تلك التي قامت بها الكويت، أو الولايات المتحدة، وهذا الأمر قد ينذر بانهيار كامل لمجلس التعاون الخليجي، خاصة مع قيام قطر بإيجاد بدائل سريعة للنتائج المترتبة على الحصار من جانب، واتجاه السعودية والإمارات لإنشاء لجنة تنسيقية مشتركة بينهما، وغياب آليات التعاون الجماعي بين دول المجلس[88].

فمقاطعة دول مجلس التعاون لقطر كانت بمثابة رسالة ضمنية إلى عمان والكويت، وهما عضوان في مجلس التعاون، بأن أي خروج لهما عن السياسات الجديدة التي تنتهجها المملكة وأبو ظبي؛ فانهما سيلقيان نفس مصير الدوحة[89]، وفي النهاية، يبقى الحل التوفيقي هو الأفضل، لكن المعطيات الحالية تشير إلى أن الجمود واستمرار الموقف على ما هو عليه هو السيناريو المرشح للاستمرار ولفترة ليست قصيرة؛ لأنه حتى لو افترضنا نجاح الكويت في الوصول إلى حل توافقي، فالشكوك وعدم الثقة لن يتبددا بسهولة، بل إن الاختلافات السياسية قد تظهر مرة أخرى إذا تغيرت الظروف الإقليمية والدولية.

فالمطلوب من الولايات المتحدة ليس أقل من التزام كامل من قبل البيت الأبيض؛ لوقف سكب الوقود على نار

---

84 *Matteo Legrenzi and Marina Calculli Regionalism and Regionalization in the Middle East: Options and Challenges*, March 29, 2013 https://www.ipinst.org/201303//regionalism-and-regionalization-in-the-middle-east-options-and-challenges (accessed 22/8/2020).

85 *Is the GCC dead*? https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/12/gcc-qatar-summit-saudi-arabia-kuwait-opec.html (accessed 22/8/2020).

86 *Influence-rich Saudis blow through Sunni unity* https://defence.pk/pdf/threads/influence-rich-saudis-blow-through-sunni-unity.501975 (accessed 22/8/2020).

87 *Giorgio Cafiero, Theodore Karasik, Kuwait, Oman, and the Qatar Crisis*, June 22, 2017:http//:www.mei.edu/content/article/kuwait-oman-and-qatar-crisis (accessed 22/8/2020).

88 Imad K. Harb, measures of stalemate in the GCC crisis, at One Year Stalemate Becomes New Reality, 2017. Arab Center, Washington D.C., Inc., p. 15.

89 Russel E. Lucas, *How a few young leaders are shaking up foreign policy in the Gulf Cooperation Council?* in Project on Middle East Political Science. POMEPS no. 31, p. 32.

الأزمة الخليجية، والتأكيد على أهمية دول مجلس التعاون الخليجي لمستقبل العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة[90]، وعلى أي حال، فإن أي حل يمكن التوصل إليه لن يكون قادرًا على القضاء على الأضرار التي سببتها الأزمة بالفعل لمنطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام. وستظل تداعيات الأزمة تلقي بظلال سلبية على دول المجلس والمجتمعات الخليجية لسنوات قادمة.

90 Imad K. Harb, Pre*sident Trump Failed His Gulf Test, in crisis in the gulf cooperation council challenges and prospects*, 2017, Arab Center, Washington D.C., Inc. p. 93.

المراجع

Al-Miṣrī A., *al-raʾīs al-turkī wa al-ʿāhil al-saʿūdī yabḥathān al-ʿalāqāt al-thunāʾīyyah wa mukāfaḥat al-irhāb*, (in Arabic), wikālat al-anāḍūl, 27 July 2017.

Al-Miṣrī S.Q., "Al-wasāṭah al-duwalīyyah fi al-nizāʿāt al-dākhilīyyah", (in Arabic), *Al-Shurūq News*, 23 April 2012.

Al-rashīd M., *Tārīkh al-mamlakah al-ʿArabiyyah al-saʿūdīyyah*, (in Arabic), 2nd ed., Cambridge: makṭbaʿat Cambridge university, 2010.

Al-khalāiyylah Y., Zīn al-Dīn Ṣ., "Al-azmah al-khalījiyyah... al-ḥiṣār fi mizān al-qānūn", (in Arabic), *al-majallah al-qānūniyyah wa al-qaḍāʾiyyah*, wizārat al-ʿadl, issue 1, al-sana al-thālithat ʿashar, 2019.

"Al-azmah al-khalījiyyah, maktab al-itiṣal al-ḥukūmī", (in Arabic), Accessed 25 August 2020, https://www.gco.gov.qa/ar/focus/gcc-crisis/.

Al-ṣamādī F., "kayfa qaraʾat Irān al-azmah maʿa Qatar? Laqad aṣbaḥat wiḥdat al-khalīj māḍiyā", (in Arabic) *Markaz al-jazīrah lil-buḥūth wa al-dirāsāt*, June 2017, Accessed 26 August 2020, https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reportsar/documents/c2c5b030b4c94f6096fa8cda4dadfe84_100.pdf.

ʿArab K.A.M., *athār azmat al-khalīj fi ifrīqiyā: qirāʾah fi mawāqif al-duwal*, (in Arabic) markaz al-jazīrah lil-buḥūth wa al-dirāsāt, June 2017.

ʿAbd al-ḥamīd M.S., *uṣūl al-qānūn al-duwalī: al-qāʿidah al-duwalīyyah*, (in Arabic), al-juzʾ al-thānī, dār al-maṭbūʿāt al-jāmiʿīyyah, al- Iskandarīyah, 1995.

ʻAbd al-riḍā A., *Al-niẓām al-siyāsī fi al-Kuwait, mabādʾ wa mumārasat*, (in Arabic) dār al-waṭan, Kuwait 2010, ed. 11.

Dbīs A.Kh., "Qānūn al-ḥimāyah al-diblūmāsīyah wa shurūṭihā", (in Arabic), *majallat ahl al-bayt ʿalayhum al- salām*, issue 20, 18 December 2016.

Frīḥāt I., *Āfāq al-tadakhul al-duwalī fi al-azmah al-khalījiyyah* (in Arabic). Accessed 26 August 2020 https://www.aljazeera.net/opinions/2017/7/12/.

Fayṣal A., *Al-wasāṭah al-Kuwaytīyyah: khibrat tārykhīyah fi muwājahat azmah farīdah*, (in Arabic), Markaz al-jazīrah lil-buḥūth wa al-dirāsāt, June 2017.

Itijāhāt al-siyāsah al-khārijīyyah al-ūrubīyah fi muqārabat al-azmah al-khalījiyyah, (in Arabic), *markaz al-jazīrah lil-buḥūth wa al-dirāsāt*, September 2017.

Maḥmūd ʿA., *Al-muṭālabah al-duwalīyah li-iṣlāḥ al-ḍarar fi al-qānūn al-duwalī al-ʿām wa al-sharīʿah al-islāmīyah*, (in Arabic) 1st ed., Dār al-Nahdha al-Arabiyyah, Cairo, 1986.

Naṣīr A., *al-azmah al-khalījiyyah wa tadāʿiyātuhā ʿalá mustaqbal majlis al-taʿāūn*, (in Arabic), markaz al-jazīrah lil-buḥūth wa al-dirāsāt, August 2020.

Salmá J., "kayfa yumkin an naqraʾ al-azmah al-khalījiyah biʿayn qānūniyyah?" (in Arabic), *Nūn post*, Accessed 24 August 2020, https://www.noonpost.com/content/18945.

Shahdī A., "mā hiya tabiʿāt mawqif anqarah min Qatar ʿalá al-ʿalāqāt al-turkiyah al-saʿūdīyyah?", *BBC*,

9 June 2017.

Ūdah A., *jāmiʿat al-duwal al-ʿArabiyyah wa taswiyat al-munāzaʿāt*, (in Arabic), 1st ed., silsilat shuʿbat al-qānūn al-ʿām wa al-ʿulūm al-siyāsīyyah, dirāsāt maghribīyyah.

Ūjāq A.S., "Arbaʿat aḍʿāf nisbat numw al-istithmārāt al-khalījiyyah fi turkiyā", (in Arabic), *wikālat al-anāḍūl*, 27 July 2017.

Walīd A., "Aḍwāʻ ʿalá al-diblūmāsīyah al-Kuwaytīyyah", (in Arabic), *majallat al -Ufuq*, 14 October 1981.